وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د مولاي الطاهر بسعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تحليل سياسة التشغيل في الجزائر

دراسة الحالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سعيدة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : سياسات عامة وتنمية

إعـــداد الطالبـــــــة :

❐ عبـــــــاد صابرينـــــة.

بإشراف الأستاذ :

عتيق الشيخ

أعضـــــــاء اللجنـــة المناقشة

- الأستاذ عتيـــق شيـــخ مشرفا مقررا.
- الأستاذ زبيـري رمضـان رئيســـــا.
- الأستاذ موكيل عبد السلام عضوا مناقشا.

السنـــــة الجامعية 2014 – 2015م / 1436 هـ

شكـــــر وتقديـــــــــــــر

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

سورة النمل : الآية 19

الحمد لله الذي علم الانسان مالم يعلم، أحمده وأثني عليه كما ينبغي لجلاله إذ اعانني ويسر لي السبيل حتى فرغت بتوفيقه من إعداد هذه المذكرة وأجد علي لزاما إلحاق الفضل بأهله، فإنه يشرفني أن أسجل بالشكر والعرفان والامتنان، فائق تقديري إلى أستاذي الفاضل "عتيق شيخ" على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة.

ووفاءا مني أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذتي الكرام الذين أفادوني بتوجيهاتهم طيلة مدة دراستي في كلية الحقوق والعلوم السياسية، فجزاهم الله عني خير الجزاء وأمدهم بموفور الصحة والعافية.

وأشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

وآمل في الأخير أن أكون قد وفقت وخدمت بهذا العمل زملائي الطلبة وكل المهتمين بهذا الموضوع.

إهـــــــــداء

لك يا خالقي ويا رازقي أهدي ثمرة كنت السبب الأول في جنيها عز جاهك وجل ثناؤك ولا إله غيرك

لك يا حبيبي يا رسول الله عملي المتواضع، ولك مني السلام على ريش الحمام، إليك يا صاحب الشفاعة يا رسول الله.

إلى بلادي الجزائر بلاد المليون ونصف المليون شهيد

إلى من قال فيهما الله تعالى " وبالوالدين إحساسا"

إلى صاحبة النسمات الملائكية، والقلب الكبير، أمي الغالية.

إلى من علمني ورباني، إلى الذي من عشت طول حياتي أرد جميله فلن أوفيه، والدي العزيز

حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى من عشت وتربيت معهم أخواتي .... حفظهم الله

إلى معلمي الأول ..... الذي علمني الصبر والرضا بكل شيء إلى رمز التفاؤل الذي أراني معنى السعادة والفرح إلى الذي تولاني بالرعاية والتوجيه فغي معارج العلم والايمان إلى أخي الأكبر أحمد وزوجته الكريمة حفظهما الله.

إلى كل الأهل والأقارب .... والأصدقاء وإلى كل من أحب.

إلى كل من زرعوا في قلبي روح العلم والخلق الرفيع، إلى كل أساتذتي على مر السنوات

إلى كل طلبة الماستر علوم سياسية جامعة سعيدة، دفعة 2014-2015

إلى كل من عاش ويعيش على كلمة التوحيد "لا إله إلا الله محمد رسول الله"

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

مقدمة :

تحتل سياسات التشغيل أولويات الأجندة الحكومية في أي بلد، اعتبارا من ان استقرار الأنظمة السياسية لاسيما في لابلدان النامية بات مرتبطا بمدى تحقيقها لفعالية الأداء الذي يظهر أساسه من خلال تحقيق التشغيل التام والتقليل من حدة البطالة.

أما سياسات التشغيل التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال فقد اتسمت في ظل الاقتصاد الموجه بالانتعاش ذلك أن مشروعية النظام السياسي آنذاك اقتضت توفير مناصب شغل في مختلف المؤسسات العمومية حتى ولو كانت زائدة عن الحاجة، لكن بانتقال الدولة إلى اقتصاد السوق الذي تحكمه العقلانية الاقتصادية فصار لزاما على سياسات التشغيل أن تخضع لقواعد السوق من خلال آليتي العرض والطلب، إضافة إلى بعض سياسات الغلق والخوصصة وإعادة الهيكلة التي أنتجت موجة من عمليات التسريح الجماعي، مما انتج تفاقم مستويات البطالة.

وما أعقب هذه المرحلة هو دخول الدولة في أزمة أمنية، جعلت جل اهتمام الحكومة الجزائرية ينصب في علاجها مما أفرز مظهرين :

المظهر الأول : تمثل في الارتفاع القياسي لمعدلات البطالة من خلال تسريح العمال وغلق المؤسسات إلى جانب قلة الاستثمارات العمومية بسبب الوضع الأمني للبلاد.

المظهر الثاني : تمثل في تزايد عدد خريجي الجامعات ومعاهد التكوين الذين يطمحون للالتحاق بعالم الشغل.

وبلغت معدلات البطالة سنة 2000 ما يقارب 29,77% ، الأمر الذي استدعى ضرورة صياغة اللآليات الكفيلة بامتصاص معدلات البطالة بخلق مباشر للوظائف، وهو ما تقرر من خلال برنامج التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية بداية من 2001، إضافة إلى الهياكل والأجهزة التي اعتمدتها كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كأحد البرامج الفاعلة من شأنها دفع عجلة التنمية لاسيما فيما يتعلق بتوسيع التشغيل والقضاء على البطالة.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية :

*** إلى مدى ساهمت سياسات التشغيل في التقليل من نسبة البطالة في الجزائر؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية مؤداها :

-ماذا نعني بالتشغيل والبطالة؟

-ما مضمون سياسة التشغيل في الجزائر؟ وما مدى تأثيرها على معدلات البطالة؟

-إلى أي مدى ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -سعيدة- في تحسين أداء التشغيل وزيادة مناصب الشغل؟

إن معالجة إشكالية الدراسة تجعلنا ننطلق من فرضيات أساسية مفادها :

الفرضية الأولى : السياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية في ميدان التشغيل تقوم أساسا على إنشاء وتمويل أجهزة الشغل.

الفرضية الثانية : إن اعتماد الدولة لبرامج تنموية هادفة منذ سنة 2001 أدت إلى رفع معدلات النمو وخفض معدلات البطالة.

الفرضية الثالثة : إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -سعيدة- تساهم في تخفيض البطالة وتحقيق مناصب الشغل.

أهمية الموضوع :

تنطوي دراسة تحليل سياسة التشغيل في الجزائر على أهمية بالغة فهي الدعامة الأساسية لكل من الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، والسلم الاجتماعي، إضافة إلى أهميتها في إبراز مدى مساهمة الآليات وبرامج التنمية في خفض معدلات البطالة وتحقيق التشغيل، كما أن هذه الدراسة ستمكننا من تقييمها والوقوف على أوجه القوة والضعف.

أسباب اختيار الموضوع :

إن سبب اختيارنا لموضوع تحليل سياسة التشغيل في الجزائر، ومحاولة بلورته في شكل دراسة علمية أكاديمية جملة من المبررات :

* **المبررات الموضوعية :** كان لزاما علينا إبراز فاعلية السياسات المسطرة في الجزائر من البرامج التنموية بداية من البرنامج الإنعاش الاقتصادي وانتهاء بالبرنامج الخماسي، إضافة إلى السياسات الموجه للتشغيل والحد من البطالة.

– الوقوف على هذه السياسات سيمكن من إعطاء بعد تقويمي لها، ذلك أن السياسات العامة تقوم على أساسية في عملية الصنع هما التقييم والتقويم.

* **المبررات الذاتية :** لقد اختير هذا الموضوع لفهم الأسس التي تبنى عليها سياسات التشغيل في الجزائر.

– ارتباط الموضوع بالواقع المعاش، لاسيما أن نسبة كبيرة من الشباب اليوم هم خريجو جامعات ومراكز التكوين، وسيشكلون الفئة القادرة والمؤهلة لشغل المناصب المهنية، مع أن هذه الفئة هي التي تعاني أزمة البطالة.

– لجدية الموضوع وأن معالجته سيساهم في تزويد المكتبة الجامعية بمعلومات جديدة.

أدبيات الدراسة :

هناك مجموعة من الأدبيات التي عالجت موضوع سياسات التشغيل في الجزائر من خلال جوانب ومداخل معينة والتي نستعرضها من خلال ما يلي:

1- الدراسة الأولى :

كتاب بعنوان : الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل- تجربة الجزائر" للكاتب "مدني بن شهرة" حيث تناول الكاتب سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، ثم أعطى تحليلا لتطور سياسات التشغيل في الجزائر من سنة 1966-1999 كما أبرز أسباب البطالة والبرامج المرافقة لحدتها.

2- الدراسة الثانية :

مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان :" سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2001-2012" للباحث "قميحة رابح"، حيث تناول الباحث في موضوعه تفسير لمسار سياسات التشغيل في سن الاقتصاد الموجه إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي، ثم عرج على أهم برامج التنمية في الفترة المشمولة بالدراسة من خلال مضامين هذه المشاريع،

إضافة إلى دور وكالات التشغيل وكذا القروض الموجهة للشباب وخلص إلى تقييم لهذه الآليات وقياس أثر برامج التنمية على أداء سياسات التشغيل في الجزائر.

3- الدراسة الثالثة :

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان :" سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية و اجتماعية)"، للباحث "آيت عيسى عيسى"، حيث تناول في بحثه هذا سوق العمل في الجزائر قبل الإصلاحات من خلال تحليل المدارس الاقتصادية لسوق العمل ودراسات نظرية عن البطالة وأساليب محاربتها في الجزائر من خلال برامج خلق النشاطات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الإطار المنهجي والنظري للدراسة :

إن الدراسة التحليلية لسياسات التشغيل في الجزائر، تقتضي الارتكاز على مجموعة من المناهج والإقترابات حيث اعتمد :

* المنهج الإحصائي :

لقد اعتمدنا على هذا المنهج في دراسة موضوع تحليل سياسة التشغيل في الجزائر من خلال وقوفنا على الأرقام والإحصائيات الدورية التي تصدر عن الجهات المختصة خاصة في الجانب التطبيقي من هذا البحث.

* المنهج المقارن :

واعتمد هذا المنهج في المقارنة بين التجارب الدولية الناجحة في التحقيق ومعالجة البطالة، إضافة إلى محاولة منا لإيجاد أوجد الشبه والاختلاف الموجودة في سياسات التشغيل عبر الحقب الزمنية المختلفة وكذلك عبر برامج التنمية المسطرة من الفترة 2001-2014، وهو ما يمكننا من إعطاء تقييم لها.

اعتمدنا على مجموعة من الاقترابات لدراسة الموضوع وهي :

* **اقتراب النظم** : فأي سياسة عامة تعتمدها الدولة هي نتاج لمدخلات ولمشكلات عامة ولأن النظام السياسي يعمل في إطار بيئة فإن مخرجاته ما هي إلا استجابة لمعطيات الأنساق البيئية حسب دافيد استون.

فسياسات التشغيل في الجزائر، هي الحلول التي ارتآها النظام السياسي ناجعة لحل المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالشغل ونسب البطالة المرتفعة (مدخلات).

*** اقتراب النخبة :**

النخبة هي الجماعة التي تستحوذ على القيم في المجتمع، وعليه فإن أي سياسات تعتمد في المجتمع ما هي إلا خيارات النخبة التي ارتأتها حلول ملائمة للمشاكل المجتمعية، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة كيف قامت النخبة الحاكمة المتمثلة في فترة حكم الرئيس بوتفليقة حسب الفترة المشمولة بالدراسة باعتماد السياسات المختلفة للتشغيل.

*** اقتراب صنع القرار :**

ومن خلال هذا الاقتراب تبرز في كون البطالة مشكلة مجتمعية تشكل أحد أبرز المطالب التي تؤدي إلى إحداث توترات تستدعي قرارا سياسيا لإصلاح الخلل والعجز الحاصل في سوق الشغل.

حدود ومجال الدراسة :

*** المجال الزمني :** إن الحد الزمني التي تتمحور حوله هذه الدراسة هو ما بين سنة 2001 و 2014 حيث هذه الفترة عرفت تعدد في الآليات والأساليب وكذا سياسات التشغيل.

*** المجال المكاني :** هذه الدراسة تأخذ حيزها المكاني في الجزائر، ذلك أن حاولنا تسليط الضوء على تحليل سياسة التشغيل في الجزائر.

الصعوبات :

عن من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا لإتمام هذا البحث تمثلت في :

* تضارب في الأرقام وعدم توفر آخر الإحصائيات.

* عدم منحنا كافة المعلومات التي نحتاجها لدراسة هذا الموضوع.

تقسيم الدراسة :

لتناول موضوع تحليل سياسة التشغيل في الجزائر، ارتأينا تقسيم موضوع البحث إلى ثلاث فصول أساسية، حيث تناول الفصل الأول إطار نظري حول التشغيل والبطالة والمدارس الاقتصادية المفسرة لها، ثم من خلال الفصل الثاني عرجنا على سياسة التشغيل

في الجزائر من خلال أطرها القانونية ومراحلها التي تمثلت في برامج التنمية إضافة إلى أهم الأجهزة وهيئات التشغيل التي قمنا بتحليلها وتقييمها، لتنتهي الدراسة من خلال الفصل الثالث إلى القيام بدراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بسعيدة، لمعرفة تنظيمها وتسييرها وحصيلة إنجازاتها من الفترة 2010-2014.

الفصل الأول

إطار مفاهمي حول التشغيل والبطالة

مقدمة الفصل :

إن أبرز التحديات التي يشهدها أقطار العالم قضية التشغيل لما لهذه المسألة من ارتباط وثيق بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي ، على اعتبار أن الشغل حق طبيعي لكل مواطن وشرطا من شروط تحقيق الذات وحفظ الكرامة ومواجهة البطالة التي باتت مشكلة خطيرة شهدت مجتمعات العالم ، ولذلك توجب علينا فهم مشكلة التشغيل والبطالة وتحديد أهم المفاهيم المتعلقة بهما وذلك من خلال ثلاث مباحث تتدرج في إطار نظري حول التشغيل والبطالة بحيث تضمن المبحث الأول مفاهيم حول التشغيل وأهميته أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان ماهية ظاهرة البطالة ، والمبحث الثالث تضمن تجارب دولية ناجحة في معالجة البطالة .

المبحث الأول: مفاهيم حول التشغيل

قد أولت كل البلدان النامية في السنوات الأخيرة اهتماما خاصا بمسألة التشغيل البطالة نظرا للهوة المتزايدة بين نمو عدد سكانها وبين نموها الاقتصادي العام ويرجع هذا الاهتمام في رغبة هذه البلدان في تجاوز واقعها المتردي عن طريق كافة عمليات التنموية والتي تهدف بالأساس للوصول إلى الاستخدام الأمثل لكافة طاقات المجتمع المادية والبشرية من أجل ترقية اقتصادية واجتماعية للسكان .

المطلب الأول: تعريف التشغيل :

لقد تعددت مفاهيم التشغيل ، واختلفت المناهج العلمية التي اهتمت به باعتباره نشاط يقوم به الفرد مقابل أجر من أجل تحقيق رغباته البيولوجية والنفسية .

1/ هو "مجموعة من الفعليات التي تستخدمها المنظمة لاستقطاب مرشحين للعمل والذين لديهم الكفاءة والتميز والقدرة على المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة ".

2/ إن التشغيل " هو ذاك النشاط الذي يستدعي تجديد يد عاملة مؤهلة وكفؤة ودعوة الأفراد المترشحين لوضع طلاباتهم لملأ تلك المناصب الشاغرة "[1] .

3/ الشغل في القانون الأساسي العام للعامل يعني " مجموعة مهام معينة يقوم بها العامل بانتظام في إطار توزيع جميع المهام المنوطة بجماعة العمل التي كان ذلك العامل في عددها"[2].

تعريف مستخلص للتشغيل : " هو مجموعة الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المورد البشري ذات قدرة وكفاءة بهدف تحقيق مصلحة ومنفعة عامة "

---

[1] سميرة عبد الصمد ، لويزة فرحاني ، **سياسة التشغيل ودورها في تحسين الأداء وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات** ، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، يومي 13 ، 14 أفريل 2011 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 1 .

[2] بوجمعة كوسة ، **سياسات التشغيل في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصيص تنمية الموارد البشرية ، كلية الأداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة خيضر بسكرة ، ص 61 .

المطلب الثاني: أنواع ومبادئ التشغيل

نجد للتشغيل أنواع متعددة فمنها الكامل ومنها الدائم والمتقطع إضافة إلى مبادئه المختلفة .

1- التشغيل الكامل : هي الحالة التي يوجد فيها عمل لكل العمال المتاحين ، الذين يرغبون في العمل ، وهذا يعني يوجد من الوظائف بقدر ما يوجد من العمال ، لأنه يوجد وظائف شاغرة بقدر ما هناك من عمال ليسوا في وظائفهم ، وكي تكون العمالة الكاملة هدفا عمليا، يمكن إدارته يجب أن نعرف اللاعمالة بطريقة تتسع للأشخاص غير القادرين وغير الراغبين في العمل[1] .

2- التشغيل الدائم والمتقطع :

التشغيل المتقطع وهو علاقة عقد العمل غير المحدود بين العامل وصاحب العمل ، أما التشغيل الدائم فهو تلك العلاقة المحدودة زمنيا والناجمة عن عقد عمل بين العامل وصاحب العمل ، ويظهر بصفة عامة في القطاع الزراعي لأنه مرتبط بمواسم الزراعة وبصفة أقل حدة في القطاع الخدمي والصناعي وهذا تبعا لحاجة المؤسسات الانتاجية [2] .

ومن بين المبادئ القانونية العامة لعملية التشغيل نذكره [3]:

أ/ مبدأ المساواة : وهو مبدأ يجد تطبيقه في عدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس ، وفي عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين المعتقد والرأي .

ب/ مبدأ الجدارة : الذي يفترض في المرشح العمل قدرات وإمكانيات علمية مهنية وبدنية معينة ، ويجد هو الآخر تطبيقه في المسابقات الخاصة بالتوظيف وفي ضمان العمل الدائم للمواطن الذي يرغبه فيه .

---

[1] ضياء مجيد الموسوي ، **النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر ، 1994، ص 83 ، 84 .

[2] مكتب العمل الدولي ، جنيف ، ترجمة جمال البنا ،" العمالة والتنمية الاقتصادية "، الدار القومية ، القاهرة ، 1966 ، ص 65 .

[3] بوجمعة كوسة، مرجع سبق ذكره ،ص 61 .

المطلب الثالث : أهمية التشغيل :

للتشغيل أهمية كبيرة في حياة الفرد أو المجتمع ككل ونوجز أهمها فيما يلي : [1]

1/ زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتهجها المجتمع ويستمتع بها وذلك بزيادة القوى الانتاجية.

2/ تأمين الفرد ضد العوز ودعم الثقة في المستقبل ، وهذا المعنى هو الذي يكمن وراء النصر الخاص وراء حق العمل والذي تتضمنه دساتير بعض البلدان .

3/ القضاء على الفوارق العنصرية واضعافها ، وتحقيق المساواة بين الأفراد وذلك بسبب اشتداد الطلب على العمل من جانب أصحاب العمل .

4/ التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الاستفادة التامة من القدرات في مجال فرص الدخل والثروة .

5/ بعث الطمأنينة في نفوس الأفراد وهذا يؤدي إلى توطيد التقدم في المجتمع .

6/ التشغيل وهو العنصر الأساسي للإنتاج وهو مصدر رئيسي لكل الثروات التي ينتفع بها الانسان خاصة إذا كان يتسم بالإتقان والجد وهو بذلك بأخذ أجران ، أجر يتمثل في الثمن وأجرا آخر يتمثل في رضى الله عز وجل .

قال الله تعالى في محكم تنزيله " من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حيواة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانو يفعلون " صدق الله العظيم♦.

7/ العمل أو التشغيل بمهد الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل [2]

---

[1] فطيمة حاجي ، **متطلبات وأساليب النمو في تشغيل الشباب في ظل اتفاقية الشراكة الاروجزائرية** ، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل بدورها في تنمية الموارد البشرية يومي 13،14 أفريل 2011 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة .

♦ الأية رقم 97 من سورة النحل .

[2] BIT « Emploi et croissance economique » (courrier , Geneve, 1964) P 55 .

المبحث الثاني : ماهية ظاهرة البطالة وأنواعها

المطلب الأول : تعريف البطالة

مما لا شك فيه أن المعنى الاصطلاحي لأي مفهوم ينبثق أصلا من معناه في الجذره اللغوي ، ولذلك لابد من الكشف عن معنى البطالة إنطلاقا من أساسه اللغوي .

♦ جاء في لسان العرب لابن منظور قوله : " بطل الشيء يبطل بطلا وبطولا وبطلانا" ذهب ضياعا وخصرا .وبطل أي تعطل فهو بطال ومن المعاجم الحديثة المنجد في اللغة و الاعلام فقد عرف البطالة بأنها " التعطل والتفرع في العمل ، تعطل وتفرغ فهو بطال"[1].

ومنه توجد عدة تعاريف للبطالة منها :

♦ تحدث البطالة في حالة وجود خلل في سوق العمل ، أو في نشاط وأداء رواده ، بينما عرفها البنك الدولي بأنها " جزء من القوة العاملة الذي ليس له عمل لكنه متواجد للبحث عن وظيفته ".

♦ تعرف البطالة " بأنها شعور أو حالة تمس الانسان في الكرامة وتسلبه حقا أساسيا وهو الحق في العمل الذي جاء به في التصريح العالمي لحقوق الانسان "[2].

♦ **تعريف الديوان الوطني الإحصاء لمصطلح البطالة :**

يعتبر بطالا كل شخص توفرت فيه مميزات التالية [3]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل ما بين 15 و 16 سنة .
- أن يكون لا يملك عمل عند إجراء تحقيق الاحصاء .
- أن يكون في حالة البحث عن عمل وعلى الشخص المعني أن يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على العمل.
- أن يكون في تمام الاستعداد للعمل وأن يكون مؤهلا لذلك .

---

[1] لؤي أديب العيسى ، **الفساد الاداري والبطالة** ، دار الكندي للنشر والتوزيع: الأردن ، الطبعة 1 ، سنة 2009 ص 155.

[2] زينب صالح الأشوح ،**الاطراد والبيئة ومداواة البطالة** ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع : القاهرة ، سنة 2003 ،ص75 .

[3] L'office national des statistique , l'emploi et chommage (données statistique n 226 edition ONS) , 1995 ,p8 .

1/ أنواع البطالة :

توجد أنواع كثيرة ومتنوعة للبطالة وهذا يرجع للاختلاف سبب كل من :

أ- البطالة المقنعة :

هي للحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود العمالة زائدة ، بحيث إذا ما سحبت من مكان عملها فإن حجم الانتاج لم ينخفض ، فهنا نحن أمام فئة من العمال تبدوا من الناحية الظاهرية أنها تعمل أي أنها تشمل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا للإنتاج .[1]

ب- البطالة الاحتكاكية :

يعني وجود الفرد في حالة تعطل ، نتيجة الوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن عمل دون أن يجد عمل مناسب له أو حالة عدم عثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة .[2]

ج- البطالة الهيكلية :

هي بطالة التي تحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى إلغاء بعض الأعمال في الاقتصاد وفي نفس الوقت تؤدي إلى إحداث أعمال ووظائف جديدة ، إلا أن المشكلة هي متعطلين الأسباب الهيكلية تنقصه المهارات اللازمة لأشغال الوظائف الجديدة.

د- البطالة الموسمية :

تتمثل في زيادة عرض العمال خلال مواسم معينة من السنة كعثرات التخرج من الجامعات وغيرها من مراكز التعليم والتدريب أو فترات انتهاء العمل في جني المحاصيل الزراعية [3] .

---

[1] المدني حفوش ، **الكامل في الاقتصاد** ، دار الأفاق: الجزائر ، سنة 1999 ، ص 108 .
[2] محمد علي الليثي وآخرون ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية: مصر ، سنة 1997 ، ص 257 .
[3] لؤي أديب العيسى ، مرجع سابق الذكر، ص 160،163 .

المطلب الثاني : أسباب البطالة :

من بين أهم الأسباب التي تقف أمام حدة البطالة ما يلي :

1/ التكنولوجيا التي أصبحت من بين أهم مسببات البطالة لما تتوفر عليه من مواصفات تسمح بالقيام بأعمال متعددة وبدقة متناهية ، وفي زمن قياسي ولا يصبح العامل البشري سواء ملاحظا سواء لاكتشاف العيوب أو لتصليح الأعطال ، وهكذا يتقلص دوره المؤسسة الانتاجية ، وتقتضي نجاعة المؤسسة التخلص من التكاليف الإضافية بتسريح العمال وللاحتفاظ بأدنى قدر ممكن [1].

2/ التغيرات الهيكلية التي تحدث في سوق العمل أو انتقال الصناعات إلى أماكن موطن جديدة وفي هذه الحالة يصعب على العمال المتعطلين أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم .

3/ التغيرات التي تحدث في قوة العمل حيث أن دخول المراهقين والشباب إلى السوق العمل بأعداد كبيرة قد لا يوجد توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية وما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق من ناحية أخرى .[2]

4/ النمو الديمغرافي حيث أن زيادة في عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الانتاج يؤدي إلى زيادة في سوق العمل وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة .[3]

إضافة لهذه الأسباب هناك :

أسباب سياسية :

- تلعب الظروف والأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات .
- عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الأكفاء ويتعطل من هم أقدر وأكفاء على تولي الوظائف .

---

[1] عيسى ايت عيسى ،**سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ، تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، سنة 2010 ، ص 60 .

[2] زكي رمزي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل أخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)** ، دار النشر والطبع: الكويت ، سنة 1998 ، ص 27 ، 28 .

[3] عيسى ايت عيسى ، مرجع نفسه ، ص 61 .

- استثمار الحكومات للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم اليد من مشروعات تخلق فرص عمل لبناء الوطن .
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر .
- تباين التوزيع السكاني فأغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال[1] .

المطلب الثالث : البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي والسياسي

احتلت مشكلة البطالة والبحث في أسبابها وسبل علاجها مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي والسياسي على اختلاف مدارسه واتجاهاته، ومن أمثال هذه المدرسة المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسكية والمدرسة الكينزية .

أ/ تفسير البطالة عند الكلاسيك :

تأسيسا على قانون ساي [العرض يخلق الطلب] ، فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيكين هو توازن التوظيف الكامل، وأي توازن دونه هو توازن غير مستقر ومعنى ذلك أنهم افترضوا استحالة حدوث بطالة على نطاق واسع فلو حدثت بطالة بين العمال ، بمعنى عرض عمل أكبر من الطلب عليه فإن علاج ذلك سيكون سهل من خلال تخفيض الأجور حيث يؤدي وجود بطالة إلى تنافس بين العمال للحصول على فرص للتوظيف مما يجعلهم يقبلون أجور أقل وهذا يعني انخفاض تكاليف الانتاج مما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومن ثم زيادة الانتاج وبالتالي ارتفاع الطلب على العمال إلى أن تختفي البطالة ، أي معالجة البطالة من خلال مرونة الأجور الانخفاض ، وهذا التوازن المستقر رهن بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور ومن هنا يرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار والأجور وتجنبها لتحديد مستويات الأجور ، كما يجب على النقابات العمالية أن لا تقف ضد تيار انخفاض الأجور حينما تحدث بطالة[2].

---

[1] محمد بن عزة ،عبد الطيف شليل ، **دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء عى البطالة في الجزائر**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول " نشر الاستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، المسيلة ، 15 و 16 نوفمبر 2011 ،ص 2 .

[2] ضياء مجيد الموسوي ، **النظرية الاقتصادية في التحليل الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر ، سنة 1994، ص 74 .

ب/ تفسير البطالة عند النيوكلاسيك :

لم تعط النظرية النيوكلاسيكية اهتماما يذكر لقضية البطالة لأنها آمنت بقانون ساي للأسواق [كل عرض يخلق طلب مساولة] من ثم افترضت حالة التوظيف الكامل وآمنت ببعض الفروض التي وحسب رأيها إذا توافرت فإن البطالة سوف تختفي وسيضمن ذلك التخصص الأمثل للموارد ، وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعا أمثلا من بينها :

- ♦ حالة المنافسة الكاملة لسوق العمل .
- ♦ الادخار يتعادل مع الاستثمار دائما عند التوظيف الكامل .
- ♦ عدم جمود الأجور [مرونة في الأجور].
- ♦ مرونة أسواق العمل .

ولكن في بداية الثلاثينات كان هناك شعور عام بين الإعلام الاقتصاديين لهذه الفترة بأن الأجور تفشل في الهبوط تجاوبا مع هبوط الأسعار في فترة الكساد ومن ثم تنتشر البطالة ، ولم يكن أمام كتاب الكلاسيك المحدثين [النيوكلاسيك] من أمثال بيجو الذي أكد أن البطالة التي تسود في أي فترة إما أن تكون اختيارية أو هيكلية وهو الأمر الذي أكده في كتابه المعروف " نظرية البطالة " الصادر في عام 1933، إضافة إلى أنه لم يكن أمامه من وسيلة في علاج البطالة سوى خفض الأجور إذ أن ذلك يؤدي إلى هبوط نفقة الانتاج الحدية ، تجاوبا مع هبوطا للأسعار الأمر الذي يقضي إلى احتفاظ المنظمين بالمعدلات السائدة للأرباح أو زيادتها في بعض الأحوال ، وبتالي إلى أن يعمد إلى تشغيل العمال المتعطلين [1]

ج - تفسير البطالة في المنظور كينزي :

ترتبط البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، إذ أن الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي و النيوالكلاسيكي ، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال

[1] زكي رمزي، مرجع سابق ،ص 271 – 279 .

يرفضون الحصول على أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقة عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا .توصل كينز أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة و تعجز آليات السوق استرجاع التوازن التلقائي، لذا توصل إلى حل المتكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على احداث هذا التأثير وتتمثل هذه السياسة في تخفيض الضرائب و زيادة الانفاق العام، حتى ينتعش الاقتصاد و يرتفع الاستثمار الذي يولد وتوظيف اليد العاملة المعطلة ولو عن طريق حفر الخنادق و ردمها ثانية[1].

[1] عبد الغني دادن و محمد عبد الرحمان بن طجين ،" دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 "، **مجلة الباحث** ،العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،سنة 2010 ،ص117.

المبحث الثالث :تجارب دولية ناجحة في معالجة البطالة

تنتهج الدولة و الحكومات سياسات و استراتيجيات مختلفة لمواجهة و معالجة ظاهرة البطالة بالبحث عن الحلول أو الآليات التي من شأنها احتواء هذه ظاهرة لتفادي أضرارها على المجتمع ، وفي هذا الإطار نستعرض بعض التجارب الناجحة في مجال التشغيل ومعالجة البطالة التي تساعد متخذي القرار وصانعي السياسات من خلال التعرف على أفضل السياسات والبرامج التي تتبعها الدول الأخرى .

المطلب الأول : التجربة الصينية في معالجة البطالة :

تقع الصين شرق آسيا وعاصمتها بكين ، حيث تعتبر ثالث دولة في العالم من حيث المساحة بحوالي 9.6 مليون كلم^2 بعد روسيا وكندا إلى جانب هذا فإن الصين تتمتع بجملة من المعطيات أهمها :[1]

1-أ/ المعطيات السياسية :

يحدد دستور الصين النظام السياسي الذي تعتمده ، بحيث تمثل الصين دولة مركزية موحدة تدار بشكل كامل من قبل الحزب الشيوعي باعتباره المؤسس لجمهورية الصين الشعبية.

ب/ المعطيات الاجتماعية :

بلغ إجمالي عدد السكان في الصين في عام 2010 حوالي 1341 مليار نسمة ، بسبب سياسة تنظيم الأسرة المتبعة منذ ثمانينيات القرن الماضي من قبل الحكومة الصينية وهي طفل لكل أسرة ، فنلاحظ أن الصين تتمتع بموارد بشرية هائلة .

- **التعليم :** معدلات مرتفعة في نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية حيث سجل معدل 99.7% وفي المدارس الثانوية بمعدل سنة 81% سنة 2010 ومن الانجازات التعليمية في الصين محو الأمية وبالتالي فهي تعاني نسبة قليلة جدا من الأمية .

[1] كريمة فرحي ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ، تركيا ، مصر والجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود والمالية ،جامعة الجزائر 3 ، سنة 2012 ، 2013 ،ص 172 – 177 .

♦ **العمل** : وصل عدد العاملين إلى 783.88 مليون شخص سنة 2010 أي بمعدل تشغيل يقدر ب 58.4% من السكان .

ج/ المعطيات الاقتصادية :

وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010حوالي 10.4%

أما معدل التضخم تقدر ب 3.3 % ، أما رصيد ميزان المدفوعات فقدر بحوالي 471 مليار دولار ، أما نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي فوصل إلى 4382 دولار سنة 2010 .[1]

2- سياسات التشغيل التي اعتمدتها الحكومة الصينية في معالجة البطالة :

1/ فتح قنوات التوظيف والعمل على إيجاد فرص من خلال الاهتمام بالطلب المحلي[2] والحفاظ على معدل النمو الاقتصادي وتعديل الهيكل الاقتصادي .

2/ الاستفادة من إعداد الهيكلة الصناعية وتطوير القطاعات الخدماتية خاصة خدمة تطوير المجتمع وتنمية قطاع السياحة والتجارة لإيجاد فرص العمل .

3/ تشجيع الموظفين المسرحين من خلال إيجاد أشكال مرنة من العمل لهم مثل الدوام الجزئي ، الدوام المؤقت ، الأعمال الموسمية .

4/ تحسين وتنفيذ سياسات إعادة التوظيف بهدف دعم العمالة الذاتية والأعمال التجارية الناشئة ، توظيف فائض العمالة الناتج عن عملية هيكلة المؤسسات وتشمل السياسات ما يلي :

♦ سياسة الإعفاء الضريبي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالموظفين المسرحين والعاطلين عن العمل .

♦ سياسة إعانات التأمين الاجتماعي وسياسة الضرائب التفضيلية من خلال تشجيع القطاعات الخدماتية لامتصاص البطالة .

♦ تنفيذ برنامج إعادة التوظيف لمساعدة المجموعات المحرومة .

---

[1] كريمة فرحي ، المرجع نفسه ،ص 177 .

[2] عائشا بن عطا الله ، **وضعية البطالة واستراتيجية التشغيل في الصين** ، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، المسيلة 15 ، 16 نوفمبر 2011 ، ص 10 .

♦ تقليص حجم الشركات الكبيرة والمتوسطة المملوكة للدولة ، ووضع المسرحية عن العمل في وظائف في تلك الشركات عن طريق إعفاء المؤسسات من الضرائب على العائدات إضافة لإعفاء الأعمال الذاتية للعاطلين والمسرحين من العمل من الرسوم ذات الصلة بتلك الأعمال وتمكينهم من الحصول على قروض دون فوائد .

كما اعتمدت الصين مجموعة من الخطوات لحل مشكلة البطالة ومن هذه الخطوات:

1- الاهتمام بسن التشريعات والقوانين وتعديل السياسات الاستثمارية بهدف تطوير المستثمر للجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية .

2- زيادة معدلات الاستثمار الداخلي وجذب الاستثمارات الخارجية .

3- الاستثمار الأمثل لمواردها الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو غير مرتفعة تتجاوز 9% بشكل وسطي في السنوات الأخيرة .[1]

4- توجيه الاستثمار بشكل يناسب مع الموارد الاقتصادية والأهداف الصينية سواء من حيث الاستخدام الكثيف لرأس المال أو العمل .

5- التوجه نحو الخروج من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الصناعي من خلال تعميق الصناعات التحويلية والانتقال إلى الصناعات الثقيلة والمحتوى التكنولوجي المرتفع .

6- ربط الإنتاج بالتسويق ووضع مخطط واضح لتطور الصادرات الصينية رغم اتساع سوقها الداخلي .

7- السماح بالتقاعد المبكر وتقديم تعويضات مناسبة للعمال وتشجيعهم بالاستثمار الفردي .

8- الانتقال من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وتم إنشاء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي بصورة أولية سنة 2010 ليصبح ناضجا نسبيا سنة 2020 .

من خلال هذه التجربة بدى لنا أن الحكومة الصينية سعت لإيجاد سياسات واستراتيجيات فعالة باستغلال جميع مواردها لتوفير مناصب للشغل وامتصاص البطالة

[1] منال علي عاقل ، **دراسة تحليلية لتجربة الصين التنموية وإمكانية الاستفادة منها في سورية** ، بحث أعد لنيل درجة الماجستر في العلاقات الدولية ، جامعة تشرين ، الموسم الجامعي 2007 ، 2008 ،ص 5 .

ورغم تعداد سكانها المقدر ب 1.341 مليار نسمة استطاعت أن تحقق الرخاء الاجتماعي لمجتمعها .

المطلب الثاني : التجربة الماليزية في معالجة البطالة :

تبرز التجربة الماليزية كواحدة من أهم التجارب التي تمثل نموذج في احتواء هذه الظاهرة والسيطرة عليها .

1/ التعريف بدولة ماليزيا : المقومات الاقتصادية والسياسية والتركيبة البشرية المجتمع الماليزي :[1]

- ماليزيا دولة إسلامية تقع في جنوب آسيا ، وهي عبارة عن شبه جزيرة ، وهي دولة تطمح إلى اللحاق بركب الدول الصناعية بحلول 2020 .

- ♦ من أهم الموارد التي تزخر بها القصدير، الخشب، النحاس، الغاز الطبيعي .
- ♦ تعداد سكانها حوالي 24 مليون نسمة .
- ♦نظام الحكم ديمقراطي ، التعددية الجزبية .
- ♦ لغتها الرسمية : اللغة الماليزية .
- ♦ الناتج المحلي الاجمالي: 198.4 مليار دولار ، نصيب الفرد منه 8800 دولار .
- ♦ العمالة : 9.9 مليون نسمة .

أهم صناعاتها : صناعة ومعالجة المطاط ، الصناعات الضوئية ، الصناعات الالكترونية البترول ، الصناعات الغذائية .

2/ العوامل الاقتصادية والسياسية التي مكنت ماليزيا من تحقيق التنمية [2] :

1/ ملائمة المناخ السياسي لها خاصة بين الدول النامية بتهيئة الظروف الملائمة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والسياسية ، فهي دولة لم يستولي فيها العسكر على السلطة .

---

[1] كمال ضلوش ، عبد الرشيد كياس ، **مداخلة حول قراءة قراءة سوسيواقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة** ، دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة ، جامعة جيجل، ص 9 .على الموقع http ; //ipfedia.com/arab/wp-content uploads/2012/05 تم التصفح يوم 18-03 -2015 .

[2] عبد الحافظ الصاوي ،" قراءة في تجربة ماليزيا التنموية "، **مجلة الوعي الاسلامي** ،العدد 451 ،السنة 3 ،دولة الكويت ، ص 9 .

2/ عملية اتخاذ القرار في دولة ماليزيا تتم من خلال المفاوضات بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية مما جعلها سياسة توصف بأنها ديمقراطية .

3/ انتهاجها استراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة .

4/ اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي من خلال تحسين الأحوال المعيشية ، التعليمية ، الصحية للسكان .

3/ سياسة النقل والاندماج الاجتماعي التي انتهجتها ماليزيا بالاحتواء ظاهرة البطالة :[1]

تشير الإحصاءات بأن معدل البطالة حاليا في دولة ماليزيا يقدر بـــ3.2%

1/ ففي سنة 1969 قامت الحكومة بتصميم وتنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي عرفت باسم " السياسة الاقتصادية الجديدة " التي ركزت على القضاء على الفقر المدقع ، وما يرتبط وما من وجود فرص توظيفية ، والقضاء على انتشار البطالة وتدني مستوى المعيشة.

2/ وضعت الحكومة الماليزية عدد من الخطط الخماسية في إطار خطط طويلة المبنى من سنة 1970 ، 1990 ، وتسمى " السياسة الاقتصادية الجديدة " ثم من سنة 1990 ، 2020 وأطلق عليها رؤية 2020 ، وجاءت هذه الرؤية لتنقل ماليزيا المصاف الدول المتقدمة بنهاية 2020 ووفق هذه الخطة تقوم الحكومة بإنشاء مؤسسات وظيفتها تكوين شركات أعمال .

3/ كما شرعت ماليزيا بتطبيق سياسة الخصخصة ، ولم تتخلى عن الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق التوازن الاقتصادي لمختلف الأعراق في ماليزيا ، حيث عملت على توسعه نطاق مشاركة الملاي في ملكية المشروعات والاستفادة من أرباحها في رفع مستواهم المعيشي .

4/ استضافة الخبراء اليابانين لتدريب العمالة الماليزية على احداث تقنيات تكنولوجية بهدف توفير العناصر و الكوادر العمالية المؤهلة تأهيلا مميزا .

[1] كمال ضلوش ، عبد الراشد كياس ، مرجع سابق، ص 9 .

5/ عملت وزارة الموارد البشرية بالتعاون مع وزارة القوى العاملة لمعرفة الراغبين في العمل و اطلاعهم على فرص العمل المتوفرة ،كماتعمل على تتبع الخريجين لتحديد تخصصاتهم و توفير العمل لهم .

6/ أما فيما يخص مجال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمؤسسات عملت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية 1996 ، 2005 إلى تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات لأعمال ، بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية إلى أقيمت عام 1997 من أجل نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية ، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين الجهات وسوق العمل وقامت هذه الشركة حديثا بتنمية مراكز للتطوير التكنولوجيا تعمل على تنشيط البحث والتطوير في قطاعات الصناعة المتخصصة[1] .

من خلال هذه التجربة يمكن الإشارة إلى :[2]

- إن التجربة الماليزية نفذت برامج محددة في إطار فلسفة وسياسة موجهة من طرف الحكومة فقد عملت على تنفيذ برنامج لتنمية الأسر الأشد فقرا حيث تم إنشاء المساكن للفقراء بتكلفة قليلة ، وترميم بعضها وتحسينه .

- محاربة كل أشكال التميز الفوارق الاجتماعية .

- قامت مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية بتنفيذ برنامج [غير حكومي] سمي برنامج أمانة ماليزيا بهدف تقليل الفقر بواسطة زيادة الدخل الأسري للأسر الفقراء وتقديم قروض بدون فوائد .

- دعم الأدوية التي يستهلكها الفقراء وإتاحة الفرص القطاع الخاص لفتح المراكز والعيادات الخاصة .

- القيام بأنشطة يستفيذ منها السكان الفقراء كمدارس الدينية التي يتكفل بها أفراد الشعب وتساهم في تعليم وتشجيع الفقراء على البقاء في الدراسة .

---

[1] عبد الرزاق حميدي ، عبد القادر عوينات ، **دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة** ، الملتقى الدولي ، حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، ص 11 .

[2] كمال ضلوش، عبد الراشد كياس ، مرجع سابق، ص 10 –15 .

من خلال ما سبق بدى لنا أن النموذج الماليزي لم يحقق نجاحه هذا بفضل تفرده وتميزه في المقومات الاقتصادية والطبيعية والبشرية وإنما صنع نجاحه بفضل السياسات والاستراتيجيات الرشيدة التي قامت على استغلال العقلاني للموارد المتاحة والاعتماد على مبدأ العدالة والمساواة الاجتماعية .

المطلب الثالث : التجربة كوريا الجنوبية في معالجة البطالة :

1- التعريف بكوريا الجنوبية :

تقع كوريا الجنوبية في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية وهي دولة تتمتع بديمقراطية كاملة وقوة إقليمية في شرق آسيا ، عاصمتها سيول .

- تقدر مساحتها بـــ 38.691 ميل مربع .
- يقدر عدد سكانها بـــ 48.875 مليون نسمة .
- نظام الحكم فيها جمهوري رئاسي ، دستوري.
- الناتج المحلي الاجمالي يقدر بـــ 1.163 تريليون .
- الناتج المحلي للفرد 23.749 تريليون .
- يقوم اقتصادها على صناعة الالكترونيات والسيارات، السفن، الآلات، والروبوتات...[1].

2- الاجراءات التي اتبعتها الحكومة كوريا الجنوبية لمعالجة البطالة :

لجأت الحكومة بوضع إطار جديد من الاجراءات لمعالجة مشكلة البطالة والحد من معدلها المتنامي ، ولقد صنف الإطار الجديد تلك الاجراءات إلى ما يلي[2] :

---

[1] منتدى سفاري للسفر والسياحة , h tt p ; II www . SFari . com I Fotums I Safari 21 I trave I 1145 ثم التصفيح يوم 2015/03/16 .

[2] فاتح غلاب ، ميمون الطاهر ، **سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة** ، ملتقى دولي حول استرتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، المسيلة ، 15 -16 نوفمبر 2011 ، ص 6 .

1/ إجراءات للحفاظ على الوظيفة : وتكمن في حماية الشركات الهادفة للربح من الانهيار، ودعم هذه الشركات التي تحاول الحفاظ على العمالة التي لديها ، ويتم ذلك عن طريق تقديم الدعم أو التمويل المادي ، أو عن طريق نظام تأمين العمالة .

2/ إجراءات خاصة ببرامج التدريب المهني : يهدف إلى تنمية المهارات لدى العاطلين وتوسيع شبكات توفيق الوظائف لإعادة التوظيف .

3/ إجراءات لخلق فرص عمل : ويهدف إلى خلق فرص عمل جديدة بعيدة عن مشروعات الاستثمارات العامة والأعمال العامة ، ومساعدة قيام شركات جديدة .

4/ إجراءات خاصة ببرامج الحماية الاجتماعية : يهدف إلى تقديم الدعم المالي والحماية الاجتماعية للعاطلين الذين تدوم فترة بطالتهم طويلا ، وذلك بتأمين تكاليف المياه الأساسية والعناية الصحية والتعليم .

5/ **نظام تأمين العاطلين** : لقد تم استحداث ذلك النظام بهدفين أساسين :

- ♦ مساعدة العاطلين عن العمل عن طريق تقديم إعانات البطالة .
- ♦ تحقيق الاستقرار في العمل وتحسين كفاءة العمال .

وتم وضع هيكل نظام تأمين العاملين ، حيث يتضمن ثلاث مكونات أساسيات هي :[1]

أ/ استقرار العمل : حيث يهدف هذا الأخير إلى عدم وقوع البطالة الناتجة عن فصل أو طرد العمال ومحاولة تشجيع إعادة التوظيف عند حدوث تغيرات مفاجئة في هيكل الصناعة أو التكنولوجيا .

ب/ برامج تنمية مهارات العمالة : وذلك بتأهيل القوى العاملة وتنمية قدراتها حتى تتحقق الكفاءة في سوق العمل ويتحقق التوازن بين عرض العمالة والطلب عليها وستؤدي سياسات التشغيل إلى رفع مستوى الاقتصادي والاجتماعي للعمال وتوفر فرص عمل لكبار السن من العمالة والمعاقين منها ، كما قامت الحكومة الكورية بإتاحة فرص العمل لكبار السن وجعلت أولوية التوظيف لهم ، كما قدمت دورات تدريبية تستغرق من أسبوع إلى أربعة أسابيع بهدف تطوير قدراتهم المهنية .

[1] فاتح غلاب ، ميمون الطاهر ، مرجع سابق الذكر، ص 7 .

ج/ إعانات البطالة : وتهدف إلى تحقيق المزيد من الاستقرار في ظروف المعيشة وتشجيع إعادة التوظيف بمنح العلاوات والحوافز ، فإن إعانات البطالة تتكون من المخصصات التي تمنح للبحث عن العمل أو التي تمنح للتوظيف ، إلا أنه بالنسبة لأفراد العاطلين الذين لا يعملون اختياريا فإنهم لا يتم امدادهم بتلك الاعانات ، وعلى الراغب في الحصول على هذه الأخيرة أن يكون مسجلا كباحث عن العمل في مكاتب العمل المحلية ، وأن يكون على استعداد العمل وقادر عليه .

بالرغم من أن التجربة الكورية قد مرت بنفس الظروف التي مرت وتمد بها معظم الدول النامية من لجؤها إلى صندوق النقد الدولي ، وتطبيق شروطه المتمثلة أساسا في برنامج الاصلاحات الاقتصادية ، والتكيف الهيكلي ، إلا أنها استطاعت أن تتجاوز الأزمة التي مرت بها وتنجح في ذلك وتكون من الدول الرائدة في تحقيق التنمية ومحاربة مختلف المشاكل التي من شأنها أن تحقق عجلة التقدم والتطور كظاهرة البطالة .

خاتمة الفصل :

من خلال الدراسة السابقة تبين أن للتشغيل أهمية بالغة في حياة المجتمع إذ أنه يعتبر جهدا إرادي مبذول في سبيل الحصول على المنفعة فهو بهذا يحقق للفرد رغباته البيولوجية والنفسية إضافة إلى تأمينه من البطالة التي باتت تشكل خطرا يعاني منه أغلب المجتمعات لما لها من انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية فهي تعني عدم ممارسة الفرد لأي عمل سواء كان ذهنيا أو عضليا حيث تسلبه كرامته وحقه في الحياة ، ولهذا الغرض حضيت بالعديد من الدراسات لمختلف المدارس الاقتصادية التي كانت لكل واحدة منها نظرتها اتجاهها ، كما اهتمت بهذه الظاهرة الخطيرة العديد من الدول في إطار تجارب وسياسات دولية لمواجهة ومعالجة البطالة .

الفصل الثاني
سياسة التشغيل في الجزائر

مقدمة الفصل

لقد عانت الجزائر نتيجة السياسات الداخلية والتغيرات العالمية من ضغوطات كبيرة منذ نهاية التسعينات في مجموعة من الاختلالات الداخلية كالمديونية والخارجية كتدهور أسعار المواد الأولية ، وبغية معالجة هذه المشاكل ، كان لازما عليها انتهاج سياسة تشغيل واضحة من أجل تخفيف من معدلات البطالة تمثلت في برامج وسياسات تشغيل وهياكل تصحيحية طبقتها الحكومة الجزائرية من أجل تصدي للبطالة وخلق مناصب شغل جديدة ، ومن هذا المنطلق سنحاول التعرف على سياسة التشغيل في الجزائر من حيث أطرها القانونية وتطورها من الفترة 2001 - 2014 أضافة إلى الهياكل المعتمدة من طرف الدولة في التقليل من البطالة كما سنركز على تقييم هذه الأخيرة وإعطاء أهم العوامل لتفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر .

المبحث الأول : مفهوم وتطور سياسة التشغيل في الجزائر

يكتسي الشغل أهمية كبيرة في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم من خلال محاربة البطالة التي مست مختلف شرائح المجتمع وحتى الشباب الجامعي ، مما أدى بالدولة الجزائرية إلى اتباع سياسات للتشغيل من أجل التخفيف من حدة البطالة والنهوض بالاقتصاد الجزائري ، ومن هذا ارتأينا في هذا المبحث أن نتطرق لمفهوم سياسة التشغيل وتطورها خلال الفترة 2001 - 2014 .

المطلب الأول : مفاهيم نظرية حول سياسة التشغيل في الجزائر

تعتبر سياسة التشغيل جزء لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لهذه السياسة من أهمية في التقليل من حدة البطالة وتوفير فرص عمل وفق معالجات جديدة تساير التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا تتكون سياسة التشغيل من كلمتين[1] :

سياسة : وهي "مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية".

التشغيل : وهو "كافة عمليات التأثير التي يحدثها الانسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر".

1- سياسة التشغيل :" إنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف [الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال] الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل" .

كما تعرف على أنها "السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق "[2] .

---

[1] سميحة يونس ، **اتجاهات خرجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل** ، مذكرة ماجستير ، كلية الأداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ،2007 ص 76 .

[2] أحمد زكي بدوي ، **معجم الاصلاحات الاقتصادية** ، دار الكتاب المصرية: القاهرة 1985، ص 178 .

ومن هذه التعاريف نستخلص أن سياسة التشغيل :" تعني جميع البرامج والقرارات والأجهزة التي أنشئت من أجل إدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط منظم يقوم به الشخص البطال "

2- الأطر القانونية والتنظيمية لسياسة التشغيل :

أن تعدد أبعاد وأهداف سياسة التشغيل في الجزائر ، اقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تضبط عمليات تجسيدها ميدانيا و يمكن أن نتطرق إلى بعض هذه النصوص فعلى سبيل المثال :

القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل ، الذي نص في مادته الثالثة على أن تضمن الدولة صلاحيات تنظيم في ميدان التشغيل ، لا سيما في مجال [1]:

- ♦ المحافظة على التشغيل والترقية .
- ♦ الدراسات الاستشرافية المتعلقة بالتشغيل .
- ♦ المقاييس القانونية والتقنية لتأطير التشغيل ومراقبة .
- ♦ أدوات تحليل وتقييم سياسة الشغل .
- ♦ أنظمة الاعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل وتطوره .

القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل ، الذي حدد أهدافه في مادته الأولى منه ، والتي تتمثل في وضع التدابير التشجيعية لدعم وترقية الشغل عن طريق تخفيف الأعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين ، وتحديد طبيعة مختلف أشكال المساعدة [2] .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل ،(الجريدة الرسمية ، العدد 83 الصادر في 26 ديسمبر 2004) .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل، (الجريدة الرسمية ، العدد 80 الصادر في 11 ديسمبر 2006).

والمرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها ، التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الأساسية في مجال التشغيل ورصد تفاعلات سوق العمل ، يمكن أن نذكر منه :[1]

- تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان ذلك .
- تطوير الأدوات والأليات التي تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق العمل وتقسيمها.
- تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل ، والمشاركة مع المؤسسات والهيئات المعنية في تطبيق عمليات التحويل المهني ، أو التكوين التكميلي الخاص بتكييف مؤهلات طالبي العمل مع متطلبات عروض العمل المتوفرة .
- المشاركة في تنظيم وتنفيذ البرامج الخاصة بالتشغيل التي تقررها الدولة و للجماعات المحلية ، وكل مؤسسة معينة وإعلامها بتسيير البرامج المذكورة وإنجازها .
- البحث عن كل الفرص التي تسمح بتنصيب العمال الجزائريين في الخارج .
- تطوير مناهج تسيير سوق العمل ، وأدوات التدخل على عرض وطلب العمل وتقسيمها.
- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر في إطار التشريع والتنظيم المتعلقين بتشغيل الأجانب وتنظيم البطالة الوطنية للعمال الأجانب وتسيرها .

المرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني الذي يهدف إلى تشجيع الادماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين ، إلى جانب تشجيع كافة الأشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما عبر برامج تكوين وتشغيل وتوظيف[2].

إلى جانب العديد من النصوص القانونية الأخرى المتعلقة بتشجيع خلف المقاولات والمؤسسات المميزة والمتوسطة ، وتلك المتعلقة ببعض الهيئات والأجهزة الأخرى

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006 المتعلق بتحديد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل ،(الجريدة الرسمية ، العدد 09 الصادر في 19 أفريل 2006.)

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 المتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني ، (الجريدة الرسمية ، العدد 22 الصادرة في 30 أفريل 2008).

الناشطة في مجال التشغيل إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، كالصندوق الوطني للتأمين من البطالة ، والهيئات التنصيب الخاصة[1].

المطلب الثاني : مرحلة الانعاش الاقتصادي 2001 - 2004 :

قبل أن نقوم بدراسة ومعرفة تطور السياسات التي اعتمدتها الجزائر منذ فترة 2001 -2014 ، نفرج على أهم ما اتسمت به هذه الفترة من خلال [03] محاور :

1/ المحور السياسي : بعث الاستقرار السياسي من جديد كما كانت تعانيه الجزائر من إرهاب وذلك بتولي رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الدولة وتبني نظام شبه رئاسي وذلك بإعطاء مجموعة من الاصلاحات مثل اصلاح قانون الانتخاب ، اصلاح قانون الأحزاب السياسية ،...

2/ المحور الأمني : اعتماد استراتيجية مزدوجة أحداهما دعم المؤسسات الأمنية والعسكرية ، في سبيل مكافحة الارهاب ، والأخرى وضع إطار قانوني لحل المشكلة الأمنية من خلال إصدار قانون الوئام المدني ، قانون المصالحة الوطنية 2005 .

3/ المحور الاقتصادي : بعدما كانت الدولة الجزائرية تعاني قبل فترة 1999 تزايد في انخفاض سعر البترول ، تزايد المديونية ، عجز في الاقتصاد الوطني ، سجلت بعدها تحسنا في المؤشرات الاقتصادية حيث سعر البرميل للبترول انتقل من 17.8 دولار سنة 1999 إلى 38.6 أورو سنة 2004 ، الديون الخارجية سنة 1998 بلغت 30.6 مليار دولار لتناقص سنة 2000 الى 21.43 مليار دولار ليتم تسديدها نهائيا سنة 2013 .

1- تعريف برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 :

هو برنامج شرع في تطبيقه في سبتمبر 2001 ، وقد جاء ليعيد للدولة دورها في دعم النمو الاقتصادي ، وضبط الاختلالات الاجتماعية والجهوية بهدف خلق مناصب

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي 07-123المؤرخ في 24 أفريل 2007 المتعلق بتشجيع خلف المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،(الجريدة الرسمية ، العدد 28 الصادرة في 02 ماي 2007).

الشغل ، وذلك من خلال دعم النشاطات التي تشغل اليد العاملة ، كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إعادة تنشيط الهياكل القاعدية [1].

وقد خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دينار حوالي 7 ملايير دولار أمريكي ، وثم وضع هذا البرنامج من أجل الوصول إلى ثلاث أهداف رئيسية:[2]

- ♦ الحد من الفقر وتحسن مستوى المعيشة .
- ♦ خلق مناصب عمل والحد من البطالة .
- ♦ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية .

2- محتوى برامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 :

لقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى أربع قطاعات رئيسية كل قطاع تم تقسيمه إلى قطاعات فرعية والجدول التالي بين هذا التقسيم القطاعي والمبلغ المخصص لكل قطاع .

[1] محمد مسعي، " سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو "، **مجلة الباحث** ، العدد10 ،الجزائر ، سنة 2012، ص 147-148 .

[2] زكرياء مسعودي ، **سياسة التشغيل وفعالية برامج المحلات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001** ، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستشارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة سطيف ، 2013،ص 04 .

الجدول رقم 01: بين التقسيم القطاعي و المالي لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001 ، 2004

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.2
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	**53.1**	**6.5**	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	**213.1**	**178.3**	**113.2**	**20.5**	**525.0**	**%100**

المصدر : المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي ، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني** سنة 2001 ، ص 87 .

بين لنا الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بحوالي 210.5 مليار دينار جزائري وبنسبة 40.2% وهذا ما يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع مما يساهم في انعاش المؤسسات الانتاجية الوطنية مما يؤدي إلى توفير مناصب شغل ، كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية ب 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، هذا دليل لسعي الحكومة على تحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا 12.4% من إجمالي المبلغ ، فيما يخص دعم الاصلاحات فقد حضي ب 8.6% وجه أساسا لتمويل الاجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات .

المطلب الثالث : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009

سياسة دعم النمو : وهي آلة مكملة لسياسة الانعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو بتالي التقليص من ظاهرة البطالة ، وتضيق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب شغل[1].

1- التعريف ببرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009 : [2]

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية ل 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني التي عكفت الجزائر على انتهاجه ، حيث سجل إلتزام السيد رئيس الجمهورية للسيد عبد العزيز بوتفليقة " لمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني وقد تم التأكيد على الالتزام بهذه التعليمية ، الرئاسية التي وجهها للحكومة من اجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي بمبلغ يقدر ب 4202.7 مليار دينار جزائري أي ما يفوق حوالي 150 مليار دولار أمريكي.

2- ومن بين أهداف البرنامج : [3]

- ♦ تحديث وتوسيع الخدمات العامة .
- ♦ تحسين مستوى معيشة الأفراد .
- ♦تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية .
- ♦ رفع معدلات النمو الاقتصادي .

3- مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009 :

لقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى [05] خمسة برامج فرعية

الجدول رقم2: يوضح التوزيع القطاعي والمالي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 -2009.

---

[1] عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية: 2009 ، ص 31 .

[2] كريم رزمان ، " تنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2005 ، 2009 "، **مجلة أبحاث الاقتصادية والادارية** ، العدد 7 ، المركز الجامعي خنشلة ، جوان 2010 ، ص 205 .

[3] كمال الدين بن عيسى ، **أثر الانفاق العام على الدخل والتو ظيف والتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر 2001 ، 2004** ، ابحاث مؤتمر الدولي حول : تقييم أثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي فترة 2010 ، 2014 ، جامعة سطيف 1 ، سنة 2013 ص 11 .

القطاعات	هياكل المخصصة لكل قطاع	النسبة %
قطع تحسين ظروف المعيشة السكان	1908.5	%45.5
قطاع تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطويرالخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير التكنولوجيا الحديثة	50	%1.2

المصدر : نبيل بوفليح ،"دراسة تقديمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010 "، **مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية** ، العدد 12 ، الجزائر ، ديسمبر 2012 .

وكتحليل للمعطيات الجدول أعلاه قطاعيا ، نجد أن أهم اعتماد مالي خصصه الدولة لتحسين ظروف المعيشة للسكان قدر ب 1908.5 مليار دينار جزائري لتحسين الجانب الصحي والتعليمي نظرا لأهمية الرفاهية الاقتصادية في رقي المجتمع ، ولتسريع وتيرة تطوير الهياكل القاعدية تم استحداث غلاف مالي قدر 1703.10 مليار دينار جزائري وبنسبة 40.5% نظرا لأهمية المنشآت الأساسية في تحريك مختلف القطاعات الاقتصادية ، إضافة إلى تدارك العجز الكبير المسجل في هذا المجال خاصة بعد فترة التسعينات التي شهدت عمليات تخريب كبيرة البنية التحتية للاستقرار السياسي الذي عاشته الجزائر ، أما فيما يخص قطاع دعم التنمية الاقتصادية فقد كانت نسبة 8% بمبلغ قدر ب 337.1 مليار دينار جزائري ويعود هذا التركيز لدعم التنمية في رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتماد مشاريع وسياسات التجديد الفلاحي والريفي والصناعي .

كما لقي قطاع تطوير الخدمة العمومية مبلغ قدر ب 203.9 مليار دينار جزائري بنسبة 4.8% وذلك في تحديث وتوسيع الخدمات العامة لمالها من دور في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي سيما في ظل الاقتصاد الرقمي الأمر الذي استلزم أدراج

مهمة تطوير التكنولوجيا الحديثة والاعلام والاتصال الذي خصص بمبلغ 50 مليار دينار جزائري بنسبة 1.2% .

المطلب الرابع : البرنامج الخماسي 2010-2014:

1- التعريف بالبرنامج الخماسي 2010- 2014 :

كتكملة للبرامج السابقة تم إقرار البرنامج الخماسي من خلال اجتماع مجلس الوزراء رئاسة رئيس الجمهورية يوم 24 ماي 2010 ، وبلغت القيمة الإجمالية لهذا المشروع حوالي 21.214 مليار دينار ما يعادل 286 مليار دولار [1] .

إن هذا البرنامج التنموي ، يدخل ضمن سياق سياسي معين ، إذ أنه أعقب الانتخابات الرئاسية التي كرست العهدة الثالثة لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ما يعني استمرارية ديناميكية التنمية التي اعتمدتها الدولة منذ العهدة الأولى للرئيس وهو ما يبرز ما تناوله الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الكلمة التي ألقاها في مجلس الوزراء الذي تم فيه اعتماد البرنامج الخماسي بقوله :

" هذا البرنامج جاء وفاء العهد الذي قطعته على نفسي أمام الأمة في شهر فبراير من السنة الفارطة بغية الابقاء على ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي تم الشروع فيها منذ عشر سنوات ، إنه يعيش على الحكومة أن تتولى تحقيقه خاصة وأن تنفيذه قد انطلق مع بداية هذه السنة مع الدفعات الأولى من تراخيص البرامج واعتمادات الدفع التي لم تنص عليها في قانون المالية ،كما يستوقف البرنامج هذا كافة المواطنين لكي يتجندوا ويجعلوا منه أداة قوية للنمو ولإنشاء مناصب الشغل وتحديث البلاد "[2].

2- أهداف البرنامج :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه .

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء ، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014** المنعقد يوم 24 ماي 2010 ، ص 1 .
[2] مقتطف من خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمجلس الوزراء، المنعقد في يوم 24 ماي 2010 .

- إطلاق مشاريع تنموية جديدة [1].

3- مضمون البرنامج الخماسي 2010 – 2014 :

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع الفترة الممتدة ما بين 2010 ، 2014 مبلغ 21214 مليار دج حيث قسمت إلى برنامجين هامين : .

♦استكمال المشاريع المرجوة قيد الانجاز [سكك حديدية وطرقات سريعة والتزويد بالماء الشروب ...] بغلاف مالي قدره 130 مليار دولار [9700 مليار دج].

♦ أما المشاريع الجديدة فخصص لها 156 مليار دولار حوالي 11.534 مليار دج[2] .

الجدول رقم3: يبين المحاور الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية [2010 - 2014] الوحدة ب المليار دج.

البرنامج	المحاور الأساسية	الغلاف المالي للحصص	النسبة المئوية
برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان	- السكن - التربية ، التعليم العالي - التكوين المهني ، الصحة - تحسين الادارة العمومية	9903	% 45.42
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	- قطاع الأشغال العمومية - قطاع المياه - قطاع التهيئة العمرانية	4800	% 38.52
برنامج دعم التمية الاقتصادية	- قطاع الفلاحة والتنمية الريفية - تدعيم القطاع الصناعي - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	3500	% 16.05

المصدر : بيان اجتماع الوزراء برنامج التنمية الخماسي 2010 - 2014 .

[1] رابح قميحة، **سياسات التشغيل في الجزائر في ظل البرنامج التنموية 2001 ، 2012** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص التن ظيم والسياسات العامة ، جامعة مولود معمري ، تيزو وزو 2013 ، 2014 ، ص 89 .

[2] بيان اجتماع الوزراء ، مرجع سابق، ص 07 .

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن التوزيع القطاعي لهذا البرنامج ، يبرز رغبة الحكومة في استهداف القطاعات المهمة التي تؤثر على معدلات النمو وكذا مستويات التشغيل ، كما ركزت الدولة أساسا على مؤشر التنمية نظرا للحاجيات الاجتماعية المتزايدة والطلب على السكن والتعليم والصحة والشغل التي خصص لها مبلغ بقدر ب 9903 مليار دج بنسبة 45.42 % ويعد أكبر مبلغ خصص نظرا لتزايد عدد السكان سنة 2010 حيث بلغ 36.6 مليون نسمة ما يعني تزايد الاحتياجات المختلفة في هذا القطاع مقارنة بقطاع تطوير الهياكل القاعدية الذي عرف 4800 مليار دج بنسبة 38.52% رغبة في دعم البنية التحتية بغية استكمال أهم المشاريع التي تمت مباشرتها ،أما فيما يخص برنامج دعم التنمية الاقتصادية من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية ومن خلال إنشاء مناطق صناعية وتسير القروض البنكية من قبل الدولة وخصص مبلغ قدره 3500 بنسبة 16.05% .

قامت السلطات العمومية في الجزائر بالانطلاق بمجموعة من الاستثمارات العمومية كانت على شكل مجموعة من البرامج التنموية يحتوي كل برنامج على مجموعة محاور ذات أهداف مجددة ، وتمثلت هذه البرامج في برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 - 2004، والبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009 ، والبرنامج الخماسي 2010 - 2014 هذا الأخير كان انطلاقه بتكلفة كبيرة جدا قدرت بحوالي 286 مليار دولار من أجل مواصلة انجاز المشاريع السابقة غير المستكملة وانجاز مشاريع أخرى في إطار دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين مستواهم المعيشي .

المبحث الثاني : أهم الأجهزة وهيئات التشغيل في الجزائر :

اعتمدت الجزائر للخروج من دوامة الأزمات التي تعرضت لها إلى القيام بإصلاحات عديدة منها برامج التعديل الهيكلي من غلق مؤسسات وخوصصة الكثير منها مما أدى إلى تسريح الكثير من العمال وتراجع مستويات المعيشة مما وضع السلطات في مواجهة انفجار اجتماعي و نشوء ظاهرة البطالة ، هذا الواقع جعل الدولة تفكر في إيجاد حلول ناجعة حيث ركزت اهتمامها على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث يعرض أهم الأجهزة والوكالات المعتمدة من طرف الدولة

المطلب الأول : الصندوق الوطني لتأمين من البطالة CNAC :

1- الاطار القانوني للCNAC :

لقد تم إنشاء الصندوق الوطني التأمين من البطالة طبقا لمجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية المسيرة لنظام التأمين عن البطالة التي تم نشرها سنة 1994 .

- المرسوم التنفيذي رقم 94 - 188 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن بطالة .[1]

- المرسوم التشريعي رقم 94 - 09 المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية [2] .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق ل 06 جويلية 1994 المتعلق بالقانون الوطني لتأمين عن البطالة ، (الجريدة الرسمية العدد 44 ،الصادرة في 07 جويلية 1994) .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التشريعي رقم 94 - 09 المؤرخ في 05 ذي الحجة 1414 الموافق ل 26 ماي 1994 والمتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية،(الجريدة الرسمية العدد 34 ،الصادرة في 01 جوان 1994).

2- ماذا تعني بالصندوق الوطني لتأمين عن البطالة :

هو مؤسسة تنشيط في إطار الضمان الاجتماعي ، أنشئت 1994 وتتمثل مهامها الأساسية في منح تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم لأسباب اقتصادية ، كذا في تحويل فترة البطالة إلى فرصة لإعادة التكوين والتأهيل ، قام الصندوق الوطني لتأمين على البطالة بوضع إجراءات المساعدة والدعم وخلق النشاط وذلك بإنشاء المركز البحث عن العمل ومراكز مساعدة العمل الحر والتكوين بمفهومه الواسع[1]

3- شروط الاستفادة من التأمين عن البطالة :

- أن يتراوح عمر البطال ما بين 35 و 50 سنة .
- التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل المتواجدة ، بمقر سكنه .
- عدم ممارسة أي عمل مأجور أو نشاط مهني .
- القدرة على تقديم مساهمة مالية شخصية لاستكمال المشروع .
- توجه هياكل الموافقة للبطالين ذوي المشاريع الذين لا يملكون وثائق تثبت اكتسابهم لمؤهلات مهنية أو ملكات معرفية بالنشاط المراد القيام به [2].

4- وسائل إعادة الادماج في سوق العمل :

أ/ مركز البحث عن العمل

ويتمثل في تأطير الشباب الباحث عن العمل وذلك بتعليمهم التقنيات الحديثة للبحث عن العمل وتدوم مدة التكوين ثلاث أسابيع بأفواج عمل تتراوح أعدادها بين 10 و 14 مشتركا حيث يلتقون يوميا :

- ♦ بحضور منشط مؤهل يمدهم بالمساعدة و المعلومة و ذلك ب
- ♦المعرفة الكاملة بالمعطيات الملموسة لسوق العمل .
- ♦ تعريف و تقدير المزايا و المنافع الشخصية و القدرات و الكفاءات المهنية للمشاركين.
- ♦المقاربة الايجابية الفعالة .

[1] سميرة العابد ، زهية عباز،" ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والتحديات"، **مجلة الباحث** ، العدد 11، الجزائر 2012، ص 6 .

[2] رابح قميحة ، مرجع سابق ، ص 120 .

ب/ مركز دعم العمل الحر:

و بهدف هذا الجهاز إلى مساعدة المشتركين الراغبين في إنشاء عمل بأنفسهم وذلك من خلال تقديم خدمات في العديد من المجالات على تكوين مشاريعهم أو تقديم دراسة تقنية اقتصادية لبلوغ الأهداف المرجوة تكون لمدة سنة كاملة بعد تجسيد المشروع اضافة إلى هذا يستفيد المترشحون من تكوين شخص يساعدهم على تسير شؤونهم في مجالات الجباية المحاسبة و قانون العمل ....الخ.

ج/ التكوين وإعادة التأهيل :

يقترح الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة متابعة سياسة التكوين وإعادة التأهيل لتثمين مستوى التشغيل و ذلك من أجل تحسين مؤهلاتهم المهنية وإدماجهم في الحياة الاقتصادية ، حيث بلغ عدد الأشخاص المكونين لسنة 2001 ، 7286 شخص وكان أغلب المستفيدين ذي المستويات الدنيا أي حوالي 80.70% دون المستوى التعليم الأساسي بينما المستوى الثانوي 15.09% أما الجامعين فقد بلغ النسبة 64.29% [1].

د/ مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات :

ويدخل هذا في إطار علاقة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة والمؤسسات الاقتصادية المواجهة للصعوبات والهدف من ذلك دعم هذه الأخيرة في الحفاظ على مناصب الشغل لديها والتخفيف من أخطار البطالة الاقتصادية والحفاظ على هياكل هذه المؤسسات سواء أكانت عمومية أو خاصة [2].

5- هيكل التركيبات المالية :

إن الاجراءات التنظيمية للقيام باستحداث النشاطات فقد تضمنها المرسوم التنفيذي رقم 04 / 02 كتحديد شروط الاستفادة ، الحد الأدنى للأموال الخاصة في المشروع

---

[1] مدني بن شهرة ، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان ، سنة 2008 ، ص 295 - 296 .

[2] مدني بن شهرة ، المرجع نفسه، ص 297 .

ومبلغ القروض غير المكافأة ، وغيرها من الإجراءات التحفيزية الأخرى ويمكن تلخيص ما جاء به المرسوم في الجدول التالي :

الجدول رقم 4: يبين التركيبة المالية للمشروع في إطار الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة:

ويتمثل في مستويين

المستوى الأول	قيمة المشروع أقل أو يساوي 2 مليون دج	الحد الأدنى لنسبة المساهمة الشخصية	نسبة القروض بدون فائدة	القرض البنكي
	جميع المناطق	%5	%25	%70
المستوى الثاني	قيمة المشروع أكثر من 2 مليون أو يساوي 5 مليون دج	الحد الأدنى لنسبة للمساهمة الشخصية	نسبة القروض بدون فائدة	القرض البنكي
	مناطق عادية	%10	%20	%70
	مناطق ولايات الجنوب والهضاب العليا	%08	%22	%70

المصدر : المرسوم التنفيذي رقم 04 -02 المؤرخ في 3 جانفي 2004، يحدد شروط المكانة الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع (الجريدة الرسمية ، العدد 03 الصادرة في 11 جانفي 2003).

المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتسير القرض الأصغر ANGEM

1- الاطار القانوني لANGEM

أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04 - 13 المؤرخ في 22 /01/ 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر [1] .

والمرسوم التنفيذي رقم 40 -14 المؤرخ في 22 يناير 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسييرالقرض المصغر وتحديد قانونه الأساسي [2].

2- تقديم الوكالة ANGEM

هي هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني مهامها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص [3].

3- شروط الاستفادة من القرض المصغرة :

تضع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سياسة للتحفيز التشغيل من خلال دعم المشاريع الصغيرة ، ومنح المساعدة للشباب البطال الذي يستوفي مجموعة من الشروط منها:[4]

- أن يبلغ من العمر 18 سنة فما فوق وأن يتوفروا على إقامة مستقرة .
- أن يكون بدون دخل أودي ، دخل ضعيف مستقر .
- أن يتوفروا على مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب .
- أن يقدموا مساهمة جزافية على الموافقة .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم الرئاسي رقم 04 - 13 المؤرخ في 22 ماي 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر ، (الجريدة الرسمية العدد 06، الصادرة في 25 جانفي 2004).

2الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 22 يناير 2004 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتغيير القرض المصغر وتحديد مهامها ، (الجريدة الرسمية العدد 06 ،الصادرة في 25 جانفي 2004).

[3] محمد قرقب ، عرض حول : **التوجيه والارشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر** ، الندوة الاقليمية حول : التوجيه والارشاد المهني لتشغيل الشباب ، من ظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، طاربلس ، 11 – 13 جويلية 2005، ص 17 .

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 04 - 15المؤرخ في 22 يناير 2004 والذي يحدد شروط المكانة المقدمة المستفدين من القرض المصغر ومستواها .

4- آليات تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

تعمل الوكالة الوطنية على تمويل المشاريع المصغرة من خلال 03 آليات للتمويل :[1]

أ/ التمويل الثنائي : يجمع هذا النوع من التمويل بين كل من

1/ المفترض وجه ANGEM : حيث يقوم هذا الأخير بمنح سلفة المقترض بعنوان شراء مواد أولية ، وهذه السلفة تكون بحسب دراسة مبسطة للمشاريع الصغيرة .

2/ البنك المقترض : ويشمل هذا النوع من التمويل المشاريع التي تتراوح كلفتها الاجمالية بين 50000دج و 100.000 دج فترة سدادها من [1 الى 5 سنوات].

ب/ التمويل الثلاثي : مقترض – بنك – ANGEM ، ويخص هذا النوع من التمويل المشاريع ، التي تفوق تكلفتها 100.000دج ، حيث تكون المساهمة الشخصية للمقترض ب 1% في حين تساهم الوكالة ب 29% و 70% من قيمة المشروع بمساهمة البنك وهو قرض بفائدة تتراوح ما بين 5% و 20% .

دور ومهام الوكالة ANGEM : تتمثل دور الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للمشاريع والتنظيم المعمول به .
- تدعم المستفدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم .
- تمنح قروض بدون مكافأة .
- تنشأ قاعدة المعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من النشاط .
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من هذا الجهاز في مسار التركيب المالي ورصد القروض وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها .

المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

1- الاطار القانوني ل ANSEJ

قد تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب الأمر رقم 14/96 المؤرخ في 24 جوان 1996 والذي تضمنه قانون المالية سنة 1996 في المادة 16 منه ، التي

1 رابح قميحة ، مرجع سابق ص 125 .

نصت على فتح حساب تخصيص خاص رقم 087 - 302 تحت عنوان الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب [1].

المرسوم التنفيذي رقم 96 - 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمحدد لقوانينها ، حيث يمنح للوكالة مهام التنظيم والتسيير العملي لجهاز دعم تشغيل الشباب [2].

2- تقديم الوكالة ANSEJ :

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسعى لتشجيع كل صيغ والمبادرات المؤدية لانعاش قطاع تشغيل الشباب ، وقد انشئت سنة 1996 ، مقرها في الجزائر العاصمة ولها فروع في كل ولاية من ولايات الوطن [3] .

3- شروط الاستفادة من الإعانة :

الاستفادة من تأهيل إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب يجب غلى الشباب أن يستوفي الشروط الآتية [4]

- أن يتراوح عمر الشباب ما بين 19 ، 35 سنة .
- أن يكون ذوي تأهيل مهني أو ذو ملكات معرفية معترف بها .
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة .
- أن يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة .
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطلب عمل .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر رقم 96 - 14مؤرخ في 24 جوان 1996 يتضمن قانون المالية سنة 1996 (الجريدة الرسمية العدد 39 ، الصادرة بتاريخ 1996/06/26).

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 96 - 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، المتعلق إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،(الجريدة الرسمية العدد 39 ، الصادرة بتاؤيخ 1996/06/26) .

[3] محمد قوجيل ، **تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تسيير ،جامعة قلصدي مرباح ، ورقلة ، سنة 2008 ، ص 130 .

[4] الطاهر بن يعقوب ، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة** ، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على تشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي من 2001 ، 2014 ، جامعة سطيف 1 ، سنة 2013 ، ص 11 .

4- أشكال الدعم المالي والتسهيلات التي تمنحها ANSEJ :

توجد صيغتين للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

أ/ التمويل الثنائي :

يتكون رأس المال من المساهمة الشخصية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع وقروض بدون فائدة تمنحه الوكالة وينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين :

الجدول رقم 5 يوضح الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

المستوى الأول : مبلغ الاستثمار أقل من 2000.000 دج	
المساهمة الشخصية	قرضا بدون فائدة من طرف الوكالة
% 75	%25
المستوى الثاني : قيمة المبلغ الاستثمار ما بين 200.0001دج و10.000.000دج	
المساهمة الشخصية	قروض بدون فائدة
%80	%20

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نقلا عن الموقع http ; II www . ansej . arg .dz .

2/ التمويل الثلاثي :

في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار أو التوكيبة المالية للاستثمار من :

أ/ المساهمة المالية للشباب المستثمر التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار .

ب/ القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة ويتغير حسب مستوى الاستثمار .

ج/ العرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة ويتم ضمانه من طرق صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض .

الجدول رقم 06 يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي :

	المساهمة الفردية للمستثمر		القرض بدون فائدة من طرف الوكالة	القرض البنكي	
	مناطق خاصة	مناطق أخرى		مناطق خاصة	مناطق أخرى
المستوى (1)قيمة الستثمار أقل من 2000.000 دج	%5	%5	%25	%70	%70
المستوى (2)قيمة الاستثمار ما بين 2000.001 دج و10.000.000دج	%8	%10	%20	%72	%70

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نقلا عن الموقع : http ; II www . ansej . arg .dz .

5- مهام الوكالة ANSEJ

♦ يمكن أن نلخص مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في :[1]

1/ تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في اطار إنجازهم لمشاريعهم الاستثمارية .

2/ إقامة علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل .

3/ تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الاعانات التي تمنحها ANSEJ والامتيازات الاخرى التي يحصلون عليها .

4/ تقدم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع .

5/ تقدم للشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم .

[1] محمد قوجيل ، مرجع سابق، 132 ص .

لقد اعتمدت الدولة الجزائرية على العديد من الآليات والبرامج من أجل تطبيق سياستها في مجال التشغيل ومكافحة البطالة وتمثلت أساسا في شبكة الهياكل الداعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار والتي كانت من ضمنها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، هذه الوكالات لعبت دور هام في دفع عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث : تحليل وتقييم سياسات التشغيل المتخذة في الجزائر

إن مسعى وحرص الحكومة الجزائرية على تصحيح التأثيرات السلبية البرامج التنموية وآليات التشغيل الأخرى، جعلها تركز اهتمامها على تقييم هذه الأخيرة، ومعرفة إيجابياتها وكشف نقائصها، وأثرها على سوق العمل وامتصاص البطالة، إضافة إلى معرفة تحديات ومعوقات نجاح سياسة التشغيل المعتمدة .

المطلب الأول : أثر سياسات التشغيل على عالم الشغل :

1/ تقييم انعكاسات البرامج التنموية 2001 - 2014 :

أ/ تقييم برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 :

يتوقف تقييم انعكاسات هذا البرنامج على التشغيل في مدى تحقيقه للعدد المتوقع لاستحداث مناصب الشغل، فحسب الحصيلة الرسمية التي اعلنت بشأن تقييم هذا البرنامج سمح باستحداث 619534 منصب عمل حسب الجدول التالي :

الجدول رقم 07 يبين عدد مناصب العمل المحدثة من برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001 - 2004 :

القطاعات	مناصب الشغل الموقع	النسبة%
الفلاحة والصيد البحري	273976	%44.22
السكن والعمران	83805	%13.53
التربية التكوين المهني بالتعليم العالي والبحث العلمي	64661	%10.44
الري	48166	%7.77
الأشغال العمومية	36033	%5.82
المساعدات والحماية الاجتماعية	34197	%5.52
المنشآت الإدارية	19381	%3.13
المنشآت الشبابية والثقافية	17331	% 2.80

الطاقة	11250	%1.82
الصحة	11028	%1.78
اتصالات	10253	% 1.65
البيئة	5182	%0.84
الصناعة	2119	%0.34
نقل	1744	%0.28
الدراسات الميدانية	408	%0.07
المجموع	619534	%100

المصدر: زكرياء مسعودي ، مرجع سابق الذكر، ص 19 .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن أكبر نسبة من مناصب الشغل كانت في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 44.2% نتيجة الآثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) منذ سنة 2002 ثم يليه قطاع السكن والعمران بنسبة 13.53%، وكلا القطاعين يمتازان بمناصب عمل غالبيتها مؤقتة ، مما يجعل هذه الأخيرة معروضة للزوال في حالة توقف تمويل هذين القطاعين ، وعدم ملائمة الظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي ، أما بنسبة مشاركة القطاعات الأخرى في استحداث مناصب الشغل تبقى ضعيفة خاصة القطاع الصناعي نظرا لأزمة التي يعاني منها خصوصا القطاع الصناعي العمومي ، وهذا ما يدل على أن زيادة الطب الكلي عن طريق هذا البرنامج من خلال النفقات العامة لم تؤدي إلى زيادة الطلب على الصناعة المحلية و إنما وجه تأثير الارتفاع في الطب الكلي إلى الخارج (زيادة الواردات).

الجدول رقم 08 : يوضح معدلات البطالة في الفترة 2001-2004 :

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة%	%27.3	%25.7	%23.7	%17.7

المصدر : معطيات الديوان الوطني للاحصائيات على الموقع www ons dz .

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نسبة البطالة في تناقص مستمر بالموازاة مع زيادة مستمرة لقيمة الاستثمار العمومي في هذه المرحلة أين انخفضت نسبتها من 27.30% سنة 2001 الى 17.7% سنة 2004 في ظل ارتفاع الانفاق العمومي.

إن برنامج الانعاش الاقتصادي كان له أثر إيجابي على زيادة التشغيل والتقليص من معدل البطالة ، إلا أن هذا التأثير يبقى تأثيرا ظرفيا نتيجة التأثير الضعيف هذا البرنامج على زيادة الانتاج باعتبار أن الرفع من هذا الأخير هو الوسيلة المثلى لخلق مناصب جديدة

2/ تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 :

تعتبر المبالغ المخصصة لهذا البرنامج جديدة لتغيير الاختلالات الاقتصادية وخصوصا اختلالات سوق العمل ، ويمكن ملاحظة أهم انعكاسات هذا البرنامج من خلال مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق هذا البرنامج .

الجدول رقم 09 : يوضح مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة 2005-2009:

التعيين	عدد مناصب الشغل
مناصب الشغل التي استحدثتها الادارات العمومية والمؤسسات	31.66374
معدل مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	1865318
المجمـــــــوع	5031692

المصدر : حمزة سيلام ، فاتح ولد بزيو ، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية البويرة ، سنة 2013 ، 2014 ، ص 89 .

من خلال ملاحظة البيانات الاحصائية في الجدول أعلاه نستخلص أن مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة التي تم فيها تطبيق البرنامج انقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الادارات العمومية والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر في توفير مناصب شغل حيث قدرت ب 3166374 منصب شغل بنسبة تقارب 70% أما القسم الثاني كان في اطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي قدرت ب 1865318 منصب شغل بنسبة تقارب 30% وهذا يعني أن مجموع مناصب التي استحدث من خلال هذا البرنامج هي 5031692 منصب شغل .

الجدول رقم 10 : يبين معدل البطالة مابين الفترة 2005 - 2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	%15.3	%12.3	%11.8	%11.3	%10.2

المصدر : معطيات الديوان الوطني الاحصائيات على الموقع www. Ons. dz .

من خلال الجدول يتبين أن معدل البطالة بدأ بالانخفاض من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009 ما يفسر أساسا بفعالية النشاطات خارج قطاع المحروقات التي أعطيت لها أولوية الانفاق في إطار برنامج دعم النمو مثل قطاع البناء والأشغال العمومية وكذلك قطاع الخدمات ، وما نتج عن ذلك زيادة في حجم العمالة المستغلة والتقليل من نسبة البطالة .

من خلال ما سبق ، فإن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ساهم في التقليل من البطالة واستحداث مناصب شغل ، إلا أنها كانت مزيجا بين المناصب المؤقتة والدائمة، والاشكال المطروح في هذا الشأن ، ما هو مصير هذه الطاقات العمالية المشتغلة مؤقتا لضمان سيرورة تشغيلية لمؤسسات وورشات المخطط الاستثماري 2005 - 2009، بعد انقضاء فترات هذا البرنامج سيما في حالة انخفاض مصادر الدولة من المحروقات وضخامة فتورة الاستراد.

ج/ تقييم البرنامج الخماسي 2010-2014

إن الدراسة التحليلية لمضمون البرنامج الخماسي للتنمية يمكن من تحديد ما استطاع البرنامج من تحقيقه من الفترة 2010-2012 .

1- بالنسبة للتوازنات الاقتصادية :

الجدول رقم 11: يبين تطور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال البرنامج الخماسي من الفترة 2010-2012 .

	2010	2011	2012
الناتج الداخلي الخام %	3.4	2.4	3
معدلات التضخم %	3.91	4.5	8.4
الميزان التجاري مليار دينار	16581	26242	27180
الديون الخارجية مليار دولار	5.681	4.40	4

المصدر : رابح قميحة ، مرجع سابق، ص ص 99 - 100.

من خلال الجدول أعلاه سجلت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام سنة 3.4% سنة 2010 لتنتقل هذه النسبة إلى 2.4% سنة 2011 ، وحسب توقعات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي فإن نسبة النمو سنة 2012 تقدر ب 3% أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد عرفت ارتفاعا قياسيا لتصل إلى 8.4% سنة 2012 بعد أن كانت حدود 3.91% سنة 2010 ، ويرجع السبب في هذا إلى الارتفاع في الأسعار وكذا الزيادات في الأجور التي اعتمدتها الحكومة منذ سنة 2008 ، كما عرف الميزان التجاري تطورا إيجابيا منذ سنة 2010بحيث سجل هذا الأخير فائضا يقدر بأكثر من 27000 مليار دينار سنة 2012 وهي نسبة مرتفعة عموما مقارنة بالسنوات السابقة ومرد ذلك إلى الارتفاع المحسوس الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية كما يشير إليه الجدول أعلاه ، أما بالنسبة للدين الخارجي فقد عرف هو الآخر انخفاض وتراجع بحيث قدر ب 4.40 مليار دولار سنة 2011 لتصبح 4 مليار دولار سنة 2012 .

2- بالنسبة لمستوى التشغيل والبطالة :

يمكن تقييم هذا البرنامج من خلال عدد المناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2011 وهذا حسب البيانات الاحصائية الموجودة خلال هذه السنة .

الجدول رقم 12 : يوضح عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2011

التعيين	عدد مناصب الشغل
مناصب الشغل التي استحدثتها الادارات العمومية والمؤسسات وفي اطار الاستثمارات	1.538.235
معدل مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	396.796
المجمـــــــوع	1.935.031

المصدر : زكرياء مسعودي ، مرجع سابق ، ص 29 .

تؤكد النتائج الموضحة في الجدول على مدى حركية للتشغيل سنة 2011 وتوحي بتراجع أكثر لنسبة البطالة وتحقيق الالتزام الرئاسي بخلق ثلاثة ملايين منصب عمل في آفاق سنة 2014 ، وهذا ما استحدث 1935.031 منصب شغل منها 1538.235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية و 396796 منصب معادل مناصب عمل دائمة في اطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة مثل (مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية).

هذا ما أدى إلى خفض معدل البطالة سنة 2011 إلى 10% بعدما كانت تقدر بـــ 10.2 % سنة 2010 .

2/ تقييم انعكاسات أجهزة الشغل :

أ/ تقييم أداء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

لمعرفة ما حققه الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كجهاز في التخفيف من حدة البطالة نستعرض ما قدمه من مناصب شغل خلال الفترة 2008 - 2012.

الجدول رقم 13 : يبين تطور مناصب الشغل المستحدثة من طرف CNAC خلال الفترة 2008 - 2012

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد مناصب الشغل	5781	9574	15840	35953	59125

المصدر : رابح قميحة ، مرجع سابق، ص 134.

إن النتائج المسجلة فيما يخص عدد المناصب المستحدثة من خلال هذا الجهاز عرفت تطورا لا سيما سنة 2010 وهو الأمر الذي خلق 15804 منصب شغل ، ليتضاعف العدد إلى 35953 سنة 2011 ، إلا أن سنة 2012 عرفت ارتفاعا قياسيا يمكن ملاحظة من خلال المنحنى البياني التالي .

الشكل رقم 1 : منحنى بياني يبين تطور مناصب الشغل في اطار الصندوق الوطني للتأمين من البطالة خلال الفترة 2008-2012 .

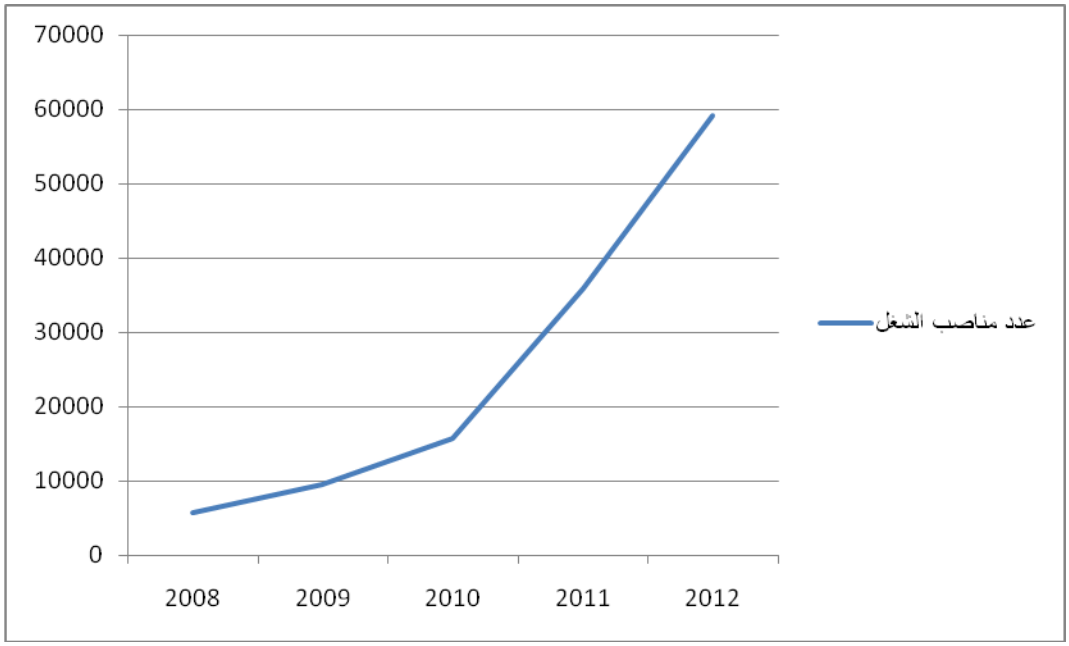

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول .

على الرغم من الأهمية التي توليها الحكومة لهذا الجهاز اعتبار من أنها تعتمد عليه في استحداث مناصب الشغل والوصول إلى أهدافها المتعلقة بتقليص البطالة ، فإن مساهمة الجهاز في خلق مناصب الشغل تبقى محدودة لسبب إجراءات البنوك وصعوبة الحصول على القروض مع صعوبة الحصول على العقار خاصة في المدن الكبرى .

ب/ تقييم أداء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

يمكن تتبع ما حققه هذا الجهاز من خلال عدد مناصب الشغل المبنية في الجدول التالي:

الجدول رقم 14 : يوضح عدد مناصب الشغل المحدثة في اطار ANGEM في الفترة 2008-2012 .

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد مناصب الشغل	127320	218421	295587	456917	677412

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نقلا عن الموقع www.angem .dz.comIarI

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المناصب الشغل المحدثة خلال سنة 2008 قدر بـــ 127320 لتعرف تطور سنة 2010 بـــ حوالي 295587 منصب عمل وهذا راجع للارتفاع المستمر للقروض الممنوحة من طرف الوكالة لتصل سنة 2012 بـــ 677412 كمنصب شغل وهذا ما يعكس أهمية هذا الجهاز في دعم المشاريع المنتجة والخالقة لمناصب الشغل وهذا ما يوضحه المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 02 : منحنى بياني يبين حصيلة مناصب الشغل المحدثة في اطار ANGEM في الفترة 2008-2012 .

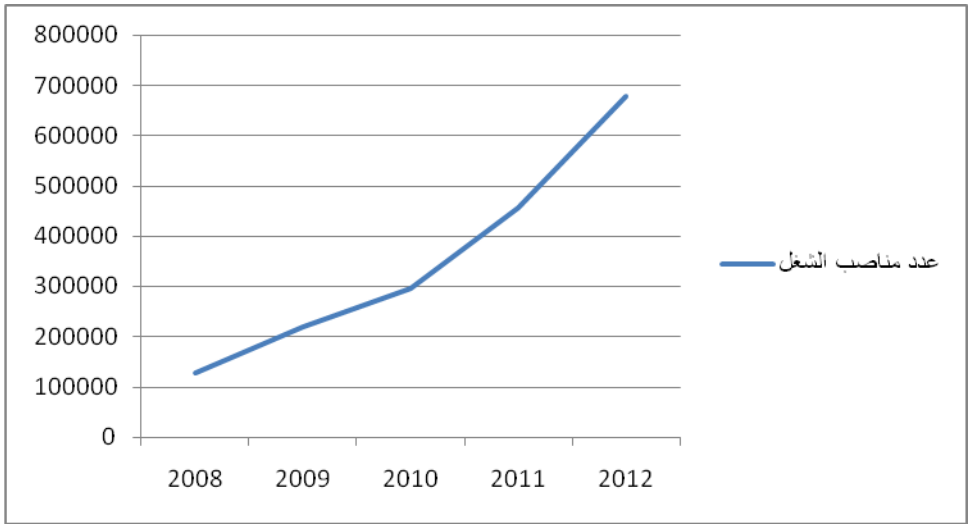

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول

على الرغم من أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تساهم في التقليص من معدلات البطالة إلا أنها نسبة مساهمتها في التشغيل ضعيفة والسبب راجع إلى نقص الكفاءة المهنية للكثير من المستفدين من القروض المصغرة أو الطالبين عليها إضافة إلى وجود نسبة معتبرة من دعم تسديد القروض في آجالها .

ج/ تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الأداة الفاعلة في يد الحكومة للحدّ من مشكل البطالة ، ويمكن رصد حصيلة هذا الجهاز في الجدول التالي :

الجدول رقم 15 : يبين عدد مناصب الشغل المحدثة في اطار ANSEJ.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد مناصب الشغل	31418	57812	60132	92404	65812

المصدر :– رابح قميحة ، مرجع سابق، ص 129.

–رشيد شباح ، **ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان ، سنة 2011 - 2012 ، ص 204 .

- إن الملاحظ لمعطيات الجدول أعلاه يجد التطور الذي شهدته عملية استحداث مناصب الشغل ، في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهذا بين الفترة (2008 - 2012) حيث في سنة 2008 سجلت حصيلة المناصب المستحدثة بحوالي 31418 منصب عمل لتصل سنة 2010 ب 60132 منصب عمل مما يدل على إقبال من قبل الشباب البطال على هذا الجهاز لما يقدمه من تحضيرات لتشجيع الاستثمار حيث في سنة 2011 حقق تسجيل حوالي 92407 ومنصب شغل وهو عدد مرتفع مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا راجع للاحتياجات والمظاهرات التي عرفتها بداية سنة 2011 على إثر الأوضاع الاجتماعية السيئة ، كالبطالة وغلاء المعيشة والارتفاع المحسوس لأسعار المواد الغذائية.
- كل هذا أدى بوضع الاستقرار الاجتماعي موضع تهديد ، ووضع أجهزة الحكومة في وضع يستدعي ضرورة التعامل حيث قامت بدعم آليات وأجهزة التشغيل ورفع وثيرة منح القروض في إطار الوكالات المختلفة ANGEM، NAC ، ANSEJ وذلك من أجل شراء السلم الاجتماعي .

يمكن توضيح معطيات الجدول من خلال المنحنى البياني التالي :

الشكل رقم 03 : يوضح منحنى بياني يبين حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من طرف ANSEJ خلال الفترة 2008-2012 :

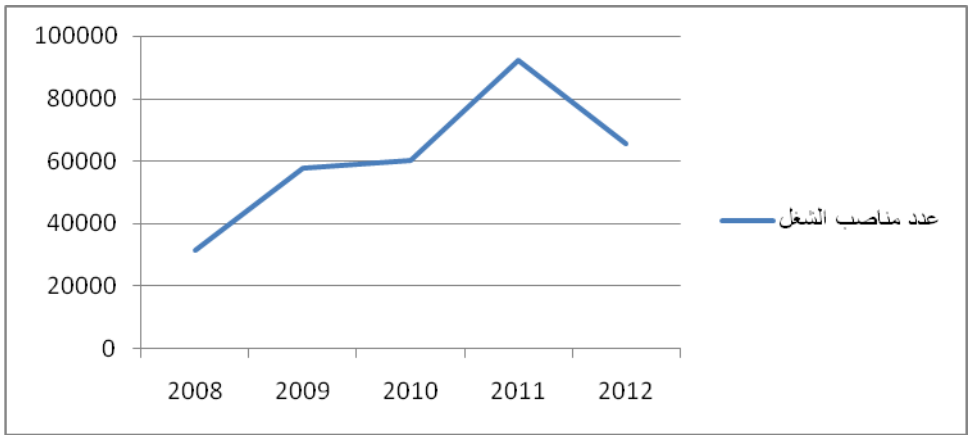

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال تقييم مختلف البرامج والهياكل التشغيل في الجزائر نستخلص:

1/ إن سوق العمل في الجزائر تميز خلال فترة تطبيق السياسات التشغيل المنتهجة تعدد في التشريعات المنظمة له وكذلك تنوع المؤسسات والأجهزة القائمة على تطبيق هذه السياسات وقد أدى هذا إلى توسعة عملية خلق مناصب الشغل .

2/ لقد حققت برامج التشغيل الموضوعة من قبل الحكومة خلال الفترة المدروسة نتائج إيجابية ، ويظهر ذلك من خلال عدد المستفيدين منها من سنة لأخرى ، ويعود ذلك إلى التخصصات المالية التي تضمنتها برامج التنمية ، ولأن حجم المالي المخصص يتزايد من برنامج لآخر فإن ذلك ينعكس ايجابيا على أداء أجهزة التشغيل.

المطلب الثاني : تحديات ومعوقات نجاح سياسة التشغيل في الجزائر :

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسة التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة نتيجة تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذي أنهى تكوينه أو الذي توقف عن الدراسة مبكرا .

ومن بين التحديات التي تواجهها هذه الدولة الجزائرية في مجال التشغيل :

التحدي الأول : العمل غير المنظم الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون عرضه لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعمال، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية من جهة وفي ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل، والعمل المؤقت من جهة أخرى[1].

[1] سليمان أحمية ، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة** ، الملتقى العلمي حول : السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سعيدة ، يوم 26 - 27 أفريل 2009 ، ص 11 .

التحدي الثاني :

مما يزيد من تعقيد أمر التحكم في استمرار ارتفاع نسبة البطالة ، ويصعب من مهمة الهيئات والمؤسسات المكلفة بتوفير فرص العمل ، ما يتعلق بعدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة ، ولا سيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل ، مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي تفتقد لوسائل التقويم والقياس الاحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب ، إلى جانب عدم انسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة، والتشغيل ، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة[1].

التحدي الثالث :

الذي يعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي تقوم بها البلاد للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل، تكمن في عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم العالي والتكوين بما يتناسب والاحتياجات التي بتطلبها سوق العمل ، مما يعني تكوين مزيد من الاطارات والعمل الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم ، وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل الشرائح البطالة ، من جهة ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة ، المتخصصة منها و العامة من جهة ثانية ، والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة ، حيث لا تتوفر معظم هذه البلدان على مجالس تنسيق مشتركة بين جميع هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل للمتخرجين وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة[2] .

---

[1] لحسن عبد القادر ، عبد الغفارعبد الغفار ، **دراسة نقدية للسياسة العامة للتشغيل في الجزائر** ، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسة التشغيل في اطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014 ، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014 ، ص 10 .

[2] سليمان أحمية ، مرجع سابق ، ص 12 .

إضافة إلى التحديات السابقة نذكر مايلي :[1]

- ضعف التطور بالنسبة للحرف والمهن التي يحتاجها المجتمع .
- وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل .
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائق أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكييف مع المستجدات وصعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع .
- عدم التحكم في الآليات القانونية التي تتولى سوق العمل .

المطلب الثالث : عوامل تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر :

من بين العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فاعلية السياسة العامة في مجال التشغيل مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي :[2]

أ/ بالنسبة للسياسات العامة للتشغيل :

♦ضرورة بناء هذه السياسات على دراسات ومعطيات حقيقة بمشاركة الهيئات والمؤسسات المعينة بعالم الشغل، في مختلف المستويات مع ضرورة أخذ اقتراحات وأراء هذه المؤسسات.

♦ العمل على تكييف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسة بما يتلائم والمستجدات التي تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية والعراقيل الميدانية ، وذلك يجعلها أكثر مرونة وقابلية لتكيف مع المستجدات والتغيرات التي يقتضيها الواقع العملي .

♦ الاستمرارية في تطبيق السياسات المرسومة ، وعدم تغيرها قبل تقييم مدى نجاحها من عدمه.

[1] عبد الله رابح سرير ، **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة** ، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة الجزائر ، يومي ، 13 و14 أفريل 2011 ، ص 11.

[2] لحسن عبد القادر ، عبد الغفار غطاس ، مرجع سابق، ص 12 .

ب/ بالنسبة لأنماط التشغيل :

♦ يجب أن تتميز هذه الأنماط بطابع الديمومة ، والابتعاد قدر الامكان عن أنماط التشغيل الهشة ، التي لا تعالج مشكل البطالة ، بصفة نهائية بقدر ما تكون مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث أن تفقد مفعولها مع الوقت الأمر الذي يطرح مشاكل البطالة من جديد .

♦ السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية بتنفيذ سياسات التشغيل من خلال هذه الأنماط بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة لها ، ووضع الآليات العملية لتقييم مدى تقدم تطبيق هذه التدابير وتقييم المعوقات والاشكالات التي واجهت تطبيقها ، بهدف تصحيح مسارها وكيفياتها بشكل مستمر.

ج/ بالنسبة للمشاريع والبرامج الهادفة لخلق مناصب العمل :[1]

♦ تشجيع الدولة والسلطات العمومية المركزية منها والمحلية لإنشاء هذه المؤسسات ، وذلك بوضع قوانين تضمن تسهيل الاجراءات ، وإزالة العقبات الادارية ، وتسهيل حصولها على الأراضي المناسبة ومدها بالإرشاد والاستشارة التكنولوجية ، وفتح سوق وطنية أمام منتجاتها ومساعدتها على دخول الأسواق الدولية .

♦ تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية في المراحل الأولى الإنشاء لتمكين المؤسسين والمستثمرين بهذه المؤسسات من تجاوز الصعوبات التي عادة ما تطرح في بداية الطريق .

♦ قلة الموارد المالية وانعدام التسهيلات البنكية إحدى العراقيل التي تواجه المبادرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

♦ تمكين هذه المشاريع والمؤسسات من الحصول على اليد العاملة ذات التكوين المناسب، وذلك بربطها بشبكة التكوين المهني ، والجامعي ، وخلق حوافز وتشجيعات تمكنها من استيعاب الفئات المتخرجة من هذه المؤسسات التكوينية والالتحاق بها مثل تخفيض الضرائب عليها مقابل توظيفها لهذه الفئات أواعفائها منها أومن الضمان الاجتماعي من أجل استيعاب أكبر قدر ممكن من العمال .

[1] سليمان أحمية ، مرجع سابق، ص 13 .

إضافة لما سبق توجد آليات أخرى لتفعيل سياسة التشغيل نذكر منها : [1]

♦عصرنه المرفق العمومي للتشغيل وتدعيمه بموارد بشرية مؤهلة عن طريق إعطاء دور كبير للتدريب حيث يعمل على تزويد الأفراد بالقدرات والمهارات والسلوكيات الحديثة والضرورية التي يحتاجها سوق العمل .

♦ العمل على إنشاء مركز للمعلومات عن سوق العمل أي وضع شبكة معلوماتية قصد السماح بتبادل المعلومات في حينها بين مختلف هياكل الدولة والقطاع الخاص ، ويتضمن جميع المعلومات المتعلقة بطالبي العمل وفرص العمل المتوفرة في القطاع العام والخاص، موضحا فيه المتطلبات اللازمة لكلا الطرفين من حيث الشروط الواجب توافرها في طالبي العمل كالمؤهل ، الخبرة .

♦ تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي أو ما يعرف بالعمل غير المنظم والعمل على تحويل العاملين في القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم ، وتشجيع تلك القطاعات على الحماية حقوق العاملين بها .

[1] إلهام نابت سعيدي ، **اليات تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول : سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 13و14 أفريل 2011 ، ص 4 .

خاتمـــــة الفصـــــل:

يمكننا أن نسجل من خلال هذه الآليات العديدة والمتنوعة التي تشكلت معالم السياسة الوطنية للتشغيل ، واجب الاعتراف بكثافة وأهمية هذه الآليات والأنظمة والبرامج التي تم اعتمادها بغض النظر عن نجاحها أو فشلها ، ذلك أن النجاح أو الفشل في مثل هذه العمليات أمر مطروح وتتحكم فيه عدة عوامل داخلية وخارجية ، مالية واقتصادية ، وحتى سياسة ، وهي العوامل التي كثيرا ما كانت غير ملائمة للتطبيق الكلي والحسن بهذه البرامج خلال العشرية التسعينيات في الجزائر ، هذه العشرية التي عرفت فيها الجزائر كما أشرنا سابقا عدة اختلالات ومشاكل أمنية واقتصادية وسياسية داخلية ، بالإضافة إلى ضغوط المؤسسات المالية والتجارية الدولية والتي كثيرا ما عارضت الإجراءات الموجهة للتكفل بالتشغيل ، على اعتبار أنها ستزيد الانفاق الحكومي ، وهو ما يتعارض مع توصيات ومبادئ هذه المؤسسات .

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *فرع سعيدة*

مقدمـــة الفصـــل :

لقد سعت الجزائر على غرار باقي الدول في الآونة الأخيرة إلى تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف إيجاد فرص تشغيل عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة ومتوسطة أي توفير فرص عمل عن طريق تحسين أداء القائمة منها وتنميتها وتطويرها وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلالها، ولتحقيق هذه الأخيرة لجأت الحكومة إلى إنشاء أشكال مختلفة من الأجهزة والهيئات لدعم ومساندة هذا القطاع مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ التي تتجسد أهم أولوياتها في التشغيل ومكافحة البطالة وهو الهدف الذي تسعى لتحقيقه كامل فروع هذه الوكالة عبر جميع الولايات الموجودة فيها ومن هذا ارتأينا في هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بسعيدة كفرع ومعرفة تنظيمها وتسييرها إضافة إلى معرفة ما تحققه هذه الوكالة من مناصب شغل وعدد الملفات الممولة من طرفها.

المبحث الأول : تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع سعيدة.

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بسعيدة من بين أهم فروع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل التي مقرها الجزائر العاصمة التي خصصتها إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وإدماج الفئات الشبانية في الحياة العملية.

المطلب الأول : التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع سعيدة– وأهم أهدافها:

1– تعريف ANSEJ فرع سعيدة :

أنشئت ANSEJ فرع سعيدة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 1996/09/08 وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1]، تم وضعها في البداية تحت سلطة الحكومة، مع متابعة من طرف وزير التشغيل والتضامن الوطني لمختلف نشاطاتها، وفي السداسي الثاني من 2006 تم إلحاقها بوزارة التشغيل والتضامن الوطني للإشراف عليها.

2– أهم أهدافها العامة[2] :

– محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.

– استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية، منتجة للسلع.

– تنمية روح المقاولة عوضا عن الاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وايجاد ضالتهم.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 296/96، مرجع سابق الذكر.

[2] http://www.ansej.org.dz, تاريخ الإطلاع يوم : 2015/08/07

المطلب الثاني : تنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع سعيدة–

إن فرع وكالة دعم وتشغيل الشباب بسعيدة يتشكل تنظيمها كما يلي :

الشكل رقم 04 : يمثل الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –سعيدة–

مخطط الهيكل التنظيمي لـــ ANSEJ فرع سعيدة.

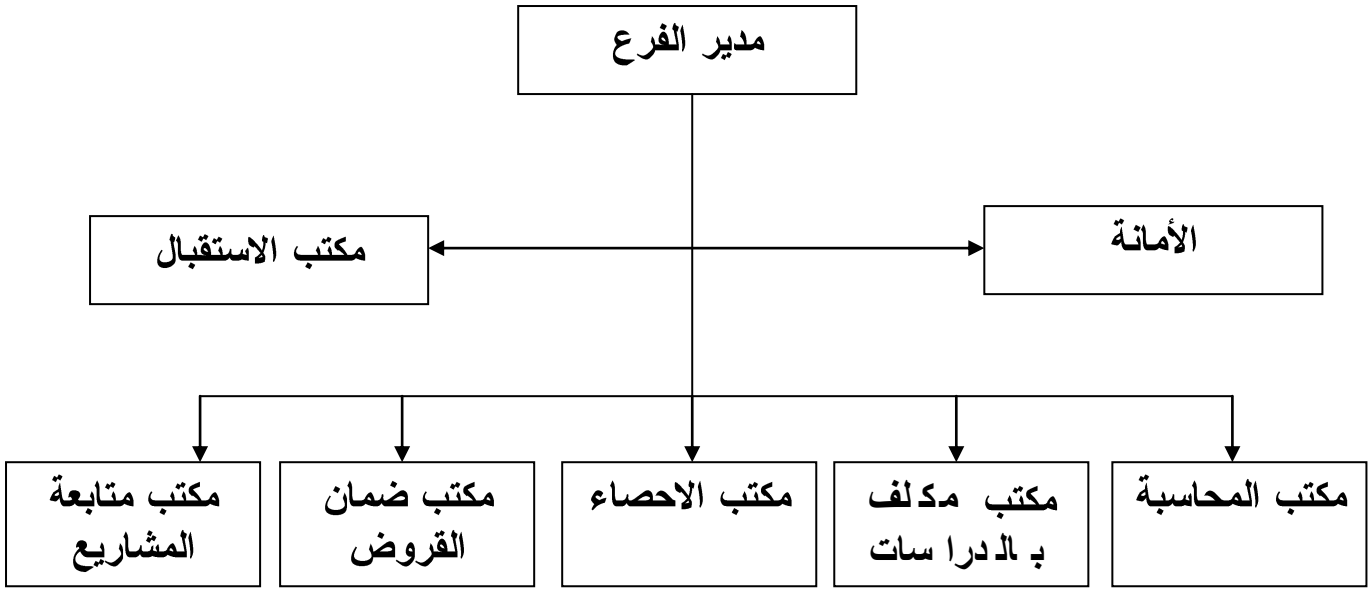

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب– سعيدة–

شرح المخطط :

1) **مدير الفرع :** هو الذي يقوم بالاشراف على إدارة جميع المكاتب الموجودة بالوكالة.

2) **مكتب الاستقبال :** هو المكتب الذي يتم فيه استقبال الشباب المستثمر واطلاعهم على كل الاجراءات الواجب اتخاذها من أجل انشاء مؤسسة مصغرة.

3) **مكتب الاحصائيات :** هو المكتب الذي يقوم بالاحصائيات الخاصة بعدد الملفات التي تمسكها الوكالة وكذا عدد الملفات التي منحت لها الشهادات من هذا التأهيل وقرار الاحتمال.

4) **مكتب مكلف بالدراسات :** يقوم هذا المكتب بدراسة الملفات وهذا بعد الاطلاع على صحة الوثائق المرفقة.

5) **مكتب المحاسبة :** يقوم هذا المكتب بدراسة ميزانية الوكالة أي دراسة الإرادات والصفقات، وكذا إعداد الميزانية التقديرية والافتتاحية للشباب حسب المشروع.

6) **صندوق ضمان القروض:** تم إنشاءه لضمان قروض ممنوحة من طرف البنوك للمؤسسات المنشأة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .

7) **صندوق متابعة المشاريع :** تقوم هذه المصلحة بالسهر على المراقبة ومتابعة المشروع وكذلك بعد بداية مرحلة الاستغلال وخلال فترة الاستغلال.

الشكل رقم : 05 يوضح مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة حسب جهاز ANSEJ :

مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة حسب ANSEJ :

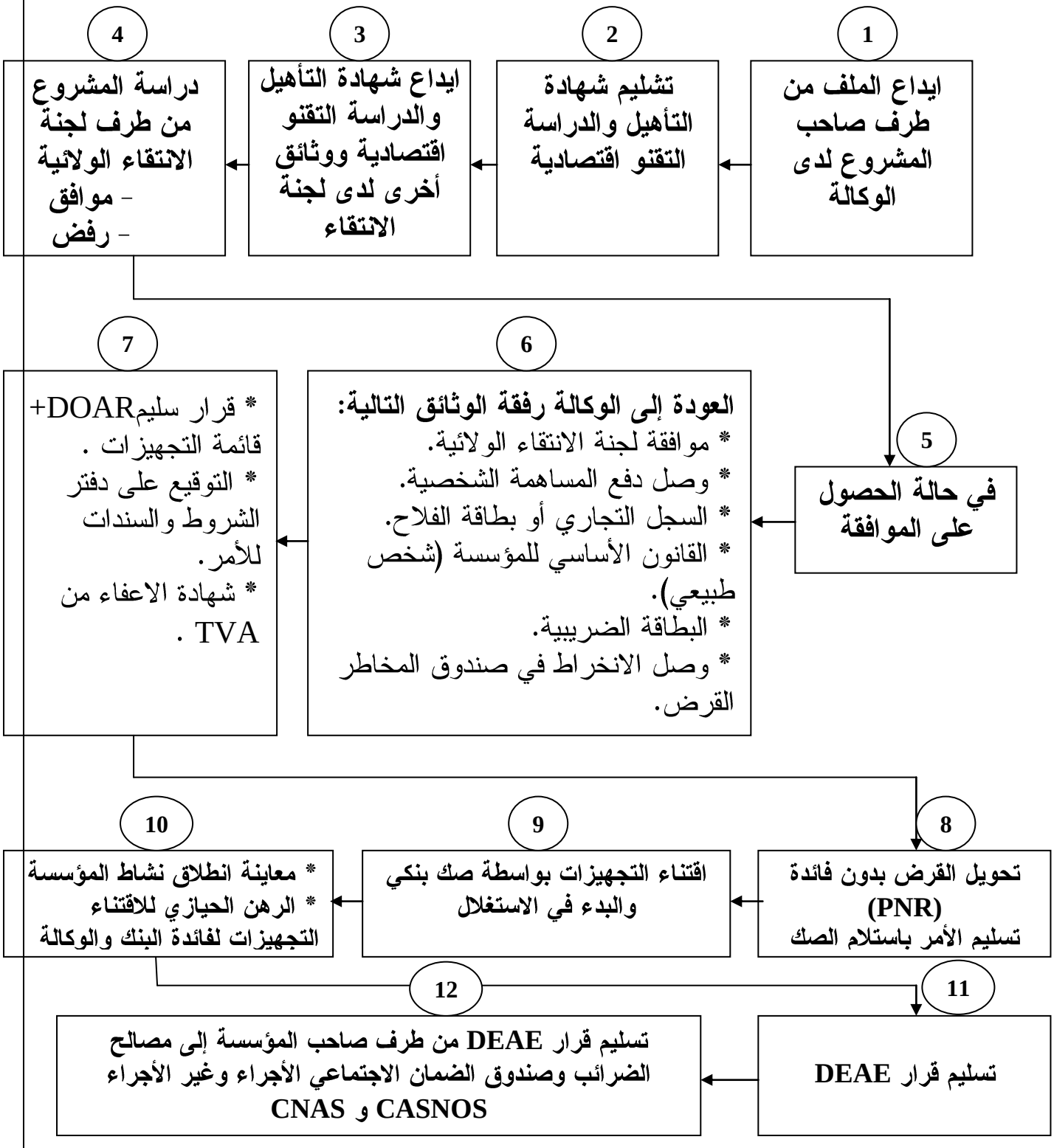

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسة الميدانية ANSEJ – سعيدة –

المطلب الثالث : أهم المشاكل التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –سعيدة–

إن من بين أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها الوكالة في سير عملية الاستثمار في إنشاء المؤسسات المصغرة ما يلي[1] :

1- صعوبة الحصول على العقار الصناعي:

حيث نجد الشباب المستثمر يجد صعوبة في ايجاد محل يمكن أن ينجز فيه مشروعه وإن وجد فإن صاحب المحل يفرض عليهم مدة ايجار تقل عن 23 شهر وهي المدة التي لا تتوافق مع متطلبات البنك الذي يفرض عقد ايجار لمدة أكبر أو تساوي مدة القرض عادة ما تكون في حدود 05 سنوات كشرط أساسي من أجل تمويل المشروع.

2- صعوبة دخول الصفقات العمومية:

إن قانون الصفقات يفرض شروط معينة من أجل اختيار المتعهدين، هذه الشروط لا تتوافق مع الشباب المستثمر أصحاب المؤسسات المصغرة لأن هؤلاء عادة هم حديثي التخرج من الجامعات والمعاهد العليا ولا يكون لهم الخبرة الكافية فيجدون أنفسهم مقصون من هذه المناقصات بحجة عدم اكتمال الشروط القانونية.

3- القيود البنكية : وتتمثل في :

* مدة استرجاع القرض البنكي تعتبر قصيرة من أجل استغلال أمثل للنشاط من أجل أن يعطي نتائج ايجابية.

* مركزية قرارات منح القروض البنكية حيث تكون هذه الأخيرة من صلاحية المديريات الجهوية والمركزية ولا يكون للوكالة المحلية للبنك أي دور في هذه الحالة، هذا الاجراء يؤدي بطول مدة معالجة الملفات المودعة والتي احيانا يقابل أصحابها بالرفض دون مبررات مقبولة.

* الضمانات المطلوبة من البنوك التجارية إضافة إلى تلك المنصوص عليها في النصوص التنظيمية كالتأمين الشامل ضد كل المخاطر هذه الضمانات الإضافية يمكن أن تكون قيود تقف في وجه الشباب المستثمر.

[1] من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسة الميدانية للـ ANSEJ – فرع سعيدة -

المبحث الثاني : دراسة ميدانية لدور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –سعيدة–

تعتبر وكالة ANSEJ أكثر بروزا ومعرفة بالنسبة للشباب، خاصة بعد النتائج المهمة التي أعطيت في معظم الجوانب، وبهذا الصدد قمنا بدراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سعيدة لمعرفة انجازات هذه الوكالة وحصيلة نشاطها حيث سنقوم بتحليل آخر الاحصائيات المتوفرة بحوزتنا لآخر 05 سنوات الأخيرة من الفترة (2010–2014) من طرف هذه الوكالة.

المطلب الأول : تطور عدد الملفات وعدد مناصب الشغل حسب كل قطاع من الفترة 2010–2014.

نستعرض في ما يلي بعض النتائج المتعلقة بالملفات المودعة والممولة وعدد مناصب الشغل المحققة من خلال تطورها في الفترة الممتدة بين 2010–2014 كما يوضحه الجدول رقم (16) .

الجدول رقم (16) : يوضح تطور عدد ملفات المؤسسة المصغرة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – سعيدة – من الفترة 2010–2014.

العدد / السنة	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات الممولة	عدد مناصب الشغل
2010	11951	6581	4690
2011	1579	2079	1449
2012	6228	841	833
2013	1725	1512	1647
2014	1499	1539	118

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – سعيدة –

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن عدد الملفات المودعة سنة 2010 ارتفع بشكل كبير حيث وصل 11951 ملف مودع مقارنة بالسنوات الأخرى، حيث سجل سنة 2014 حوالي 1499 ملف مودع، أما فيما يخص الملفات الممولة وعدد مناصب الشغل المحققة طيلة 05 سنوات فسجل انخفاضا في العدد حيث سنة 2010 قدرت عدد الملفات الممولة حوالي 6581 ملف ممول لتنخفض سنة 2014 بـــ 1539 ملف ممول هذه الأخيرة مرتبطة بعدد مناصب الشغل ففي حالة ما إذا كانت عدد الملفات الممولة من طرف البنوك مرتفعة يسجل ارتفاعا في عدد مناصب الشغل والعكس صحيح، فعند ملاحظة الجدول نجد تقارب فيما بينهما ماعدا سنة 2014 حيث سجل 1539 ملف ممول مقابل 118 منصب شغل وهذا راجع لضعف المراقبة والمتابعة للمشاريع المنجزة.

الشكل رقم (06) : يوضح منحنى بياني لوضعية الملفات ومناصب الشغل ما بين الفترة 2010–2014.

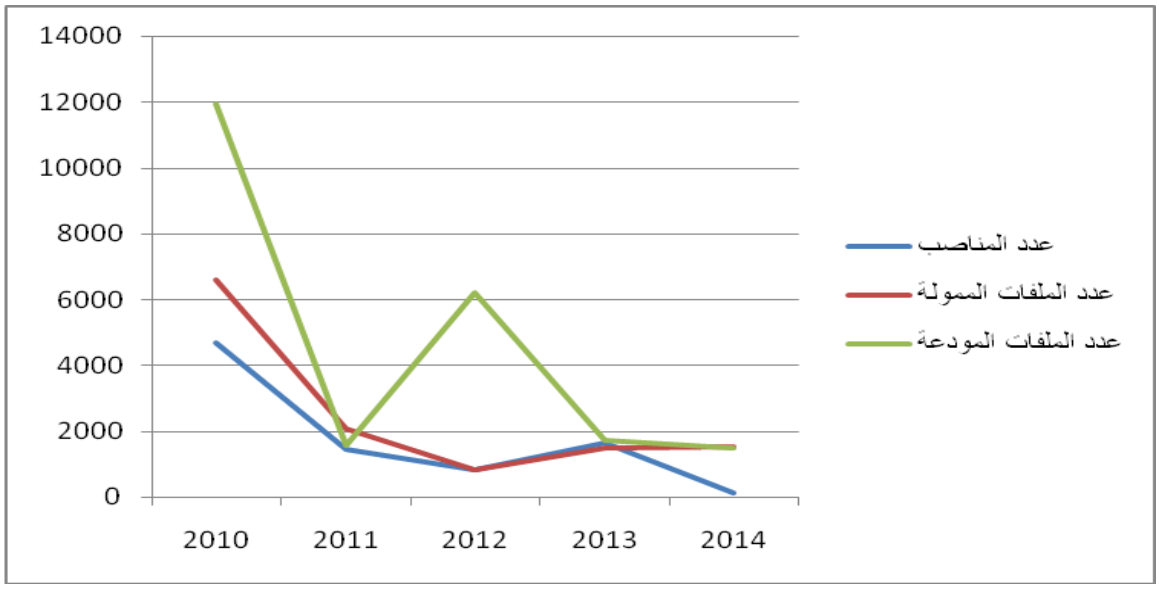

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

من خلال المنحنى البياني أعلاه نلاحظ أن عدد الملفات المودعة لسنتين 2010–2012 سجلت ارتفاعا كبيرا، مقارنة بالسنوات 2011–2013–2014 حيث سجلت انخفاضا في هذه الملفات بينما عدد الملفات الممولة سجلت انخفاضا واضحا وكبيرا خاصة سنة 2012 مقابل الملفات المودعة في تلك السنة حيث كان مرتفعا مما يفسر عدم تحصل كل تلك الملفات على التمويل البنكي، أما فيما يخص عدد مناصب الشغل فسجل ارتفاعا سنة 2010 ثم بدأ بالإنخفاض ما بين الفترة 2011–2014 وهذا ما يدل على تسجيل انخفاض في نسبة البطالة من ANSEJ – سعيدة –

الجدول رقم (17) يبين عدد مناصب الشغل حسب كل قطاع من الفترة 2010–2014 من طرف ANSEJ – سعيدة– :

القطاعات / السنة	الصناعة	أشغال البناء	فلاحة	خدمات	حرف	المجموع
2010	1023	148	1074	1807	638	4690
2011	313	29	330	508	269	1449
2012	165	35	230	255	148	833
2013	416	26	292	740	173	1647
2014	9	19	6	80	4	118
المجموع	**1926**	**257**	**1932**	**3390**	**1232**	**8737**

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – سعيدة –

من خلال الجدول رقم (17) يتبين أن قطاع الخدمات يساهم في توفير عدد كبير من مناصب الشغل ما بين الفترة (2010–2014) حيث وصل العدد الاجمالي لمناصب الشغل في هذا القطاع 3390 منصب، ثم يأتي قطاع الصناعة في الدرجة الثانية بـــ 1926 منصب أما الفلاحة فساهمت بأقل من ذلك ويقدر عدد مناصب الشغل بها بـــ

1932 منصب، أما كل من الحرف والبناء والأشغال العمومية فساهمت بـــ 1232 و 257 منصب شغل على التوالي لتسجل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع سعيدة حوالي 8738 منصب شغل خلال 05 سنوات الأخيرة من الفترة 2010 إلى 2014.

الشكل رقم (07) : أعمدة بيانية تبين عدد مناصب الشغل حسب كل قطاع من الفترة 2010–2014:

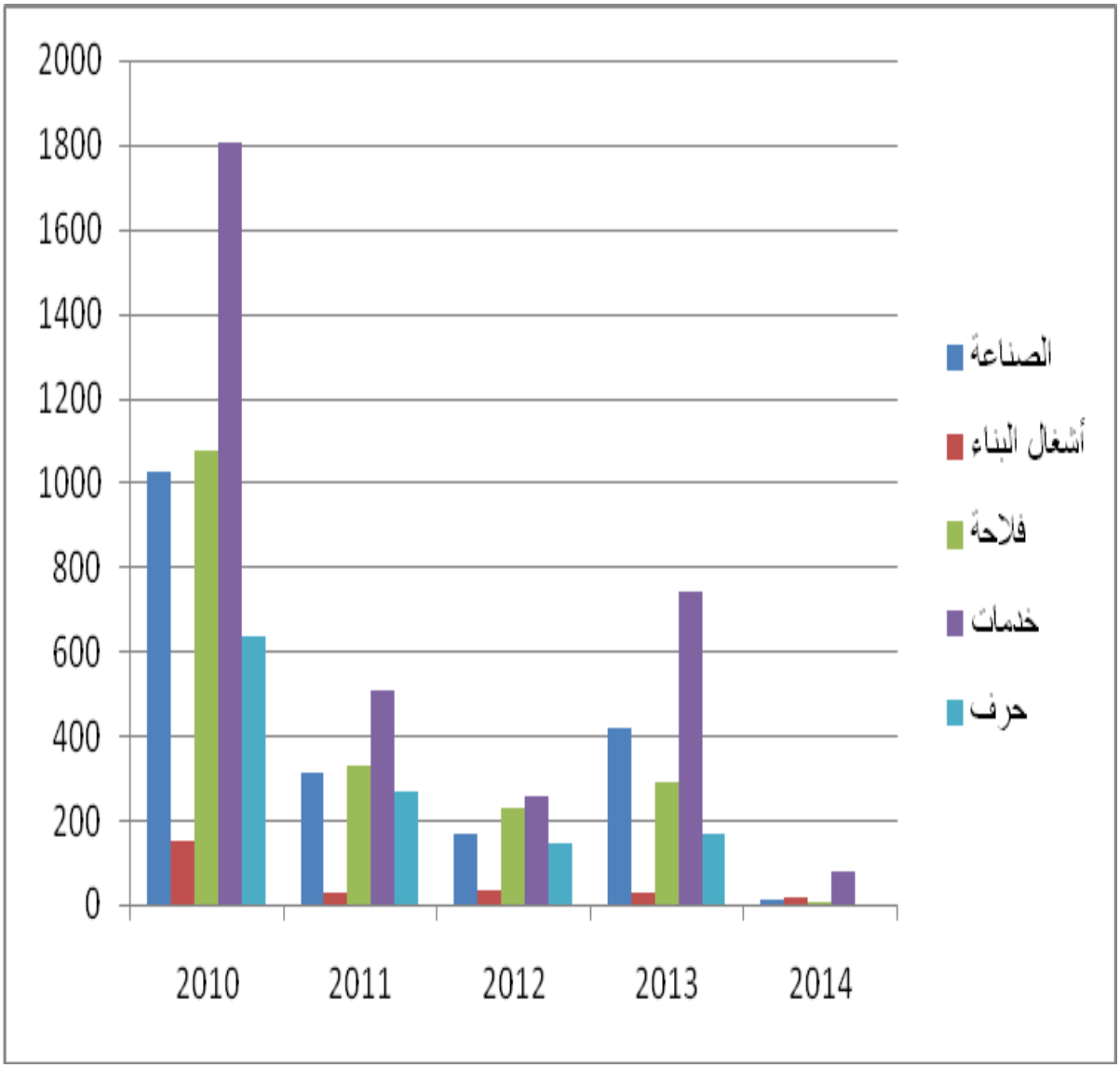

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية أعلاه أن قطاع الخدمات استحوذ على أكبر عدد من مناصب الشغل خلال كل سنة من السنوات المدروسة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل في هذا القطاع في نهاية 2010 إلى 1807 منصب شغل ثم وصل بعد 03 سنوات إلى 80 منصب شغل سنة 2014 وهو عدد مرتفع مقارنة بالقطاعات الأخرى. أما فيما يخص كل من القطاعين الفلاحة والصناعة خلال سنة 2010 فقد وصل عدد مناصب الشغل بهما حوالي 1074 و 1023 منصب شغل على التوالي وحوالي 6 و 9 منصب شغل مع نهاية سنة 2014 أيضا على التوالي، يلي ذلك قطاع الحرف حيث وصل عدد مناصب الشغل به إلى غاية 2014 بـــ 04 مناصب شغل وفي الأخير قطاع البناء والأشغال العمومية بـــ 19 منصب شغل في نفس السنة.

المطلب الثاني : توزيع تمويل البنوك للملفات من الفترة 2013–2014.

سنتطرق خلال هذا المطلب إلى عدد الملفات الممولة خلال السنتين الأخيرتين 2013–2014 من طرف البنوك التالية :

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية : BADR.
- بنك التنمية المحلية : BDL.
- البنك الخارجي الجزائري BEA.
- البنك الوطني الجزائري BNA.
- القرض الشعبي الجزائري CPA.

الجدول رقم 18 : يبين توزيع تمويل البنوك للملفات في إطار ANSEJ سعيدة في الفترتين 2013-2014.

السنة / البنوك	2013	النسبة %	2014	النسبة %
BADR	623	41,06	427	27,24
BDL	169	11,14	252	16,08
BEA	201	13,24	242	15,44
BNA	317	21	356	23
CPA	207	14	290	18,50

المصدر : معطيات مأخوذة من ANSEJ – سعيدة –.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر عدد في تمويل الملفات كمؤسسات صغيرة ومتوسطة كان من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدد 623 ملف ممول سنة 2013 وبـــ 427 ملف ممول سنة 2014، أما فيما يخص البنك الوطني الجزائري فاحتل المرتبة الثانية في التمويل فقد سجل تمويل 317 ملف سنة 2013 حيث ارتفع ليصل حوالي 356 ملف سنة 2014 يلي ذلك كل من البنوك CPA و BEA ثم BDL على التوالي في توزيع الملفات وتمويلها بأعداد متقاربة في كل من السنتين 2013 و 2014.

ونستعرض ذلك من خلال الشكل رقم (8).

الشكل رقم (8) : مساهمة البنوك الجزائرية في تمويل الملفات في إطار ANSEJ – سعيدة– في الفترتين 2013–2014.

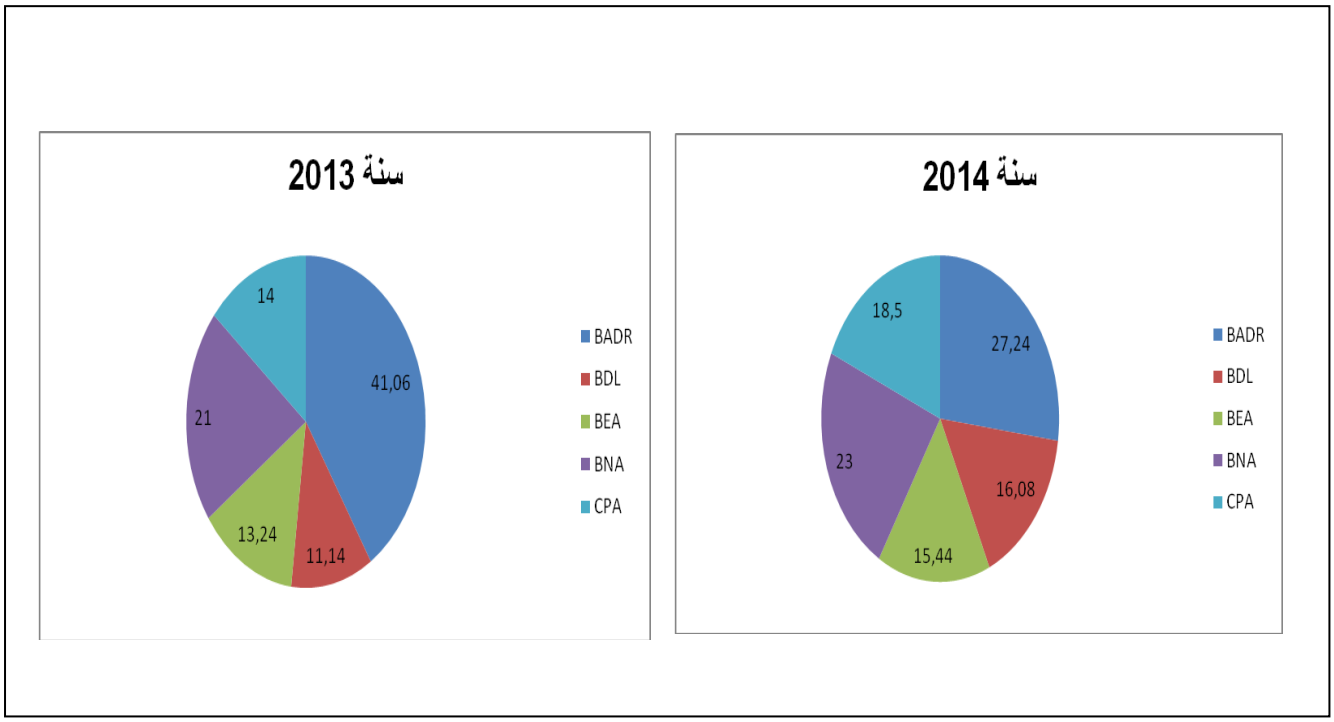

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18).

يتبين من الشكل السابق وجود تباين واضح في نسب تمويل المؤسسات من طرف البنوك حيث أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية أخذ الحصة الأكبر في تمويل الملفات والتكفل بها بنسبة 41% سنة 2013 و 27% سنة 2014، بمقارنة بالبنوك الأخرى التي نسبة تمويلها أقل من ذلك وهذا راجع لنوعية الملفات والمشاريع الخاصة بالفلاحة والتنمية الريفية مما يدل على طبيعة الولاية والمعروفة بالطابع الرعوي والفلاحي إضافة إلى التسهيلات المالية المقدمة من طرف هذا البنك BADR .

المطلب الثالث : استنتاجات عامة من الدراسة

1– من خلال البحث الذي قمنا به توصلنا إلى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قامت بمبادرة كان لها صدى كبير في الوسط الشباني وهي تعد من الآليات والاستراتيجيات التي وضعتها الدولة لمكافحة البطالة.

2– وصلت عدد الملفات المودعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل السباب –سعيدة– منذ 2010–2014 حوالي 22982 ملف مودع كما قامت بتوفير حوالي 12552 مشروع ممول خلال هذه الفترة.

3– حققت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –سعيدة– حوالي 118 منصب شغل خلال سنة 2014 وهو عدد قليل مقارنة بالسنوات الأخرى حيث سجل أكبر عدد من المناصب ما يفسر انخفاض في عدد البطالين وبالتالي انخفاض في معدل البطالة وزيادة معدل التشغيل.

4– من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–سعيدة– قد حققت حوالي 8737 منصب شغل خلال 05 سنوات الأخيرة.

5– أغلب مناصب الشغل المحققة هي في قطاع الخدمات والصناعة لما لهذين القطاعين من اهمية في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

6– يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك في تمويل المشاريع.

من خلال هذا البحث تبين لنا مدى الدور الفعال الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –سعيدة– في الاقتصاد الوطني من خلال إنشائها للمؤسسات والتي تنشط في مختلف القطاعات والتي سمحت بخلق أكثر من 8700 منصب شغل على المستوى المحلي للولاية وهذا بين الفترة 2010–2014.

خاتمة الفصل :

من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالوكالة ANSEJ – سعيدة – وهي كالآتي :

– إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –سعيدة– عملت على تشجيع الشباب ودفعهم للاستثمار حيث تراهن الدولة من خلال هذا الجهاز إلى نشر الفكر المقاولاتي للشباب ودفعه لإنشاء مؤسسات مصغرة وذلك للقضاء على البطالة من جهة وامتصاص الفقر من جهة ثانية.

– استطاعت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –سعيدة– من تحقيق عدد معتبر من المشاريع منذ بداية نشاطها، مما ساهم فعلا في تراجع نسبة البطالة وتحقيق الشغل.

– تهدف الوكالة إلى توجيه الشباب إلى المشاريع الخدماتية والفلاحية والصناعية وهذه المشاريع تستجيب لسوق العمل، ولضمان استراد الديون في الآجال المحددة، وهذه المشاريع هي السائدة محليا (ولاية سعيدة).

خاتمة

خاتمة :

لقد سجلنا من خلال هذه الدراسة مناقشة قضية جوهرية تمثلت في تحليل سياسة التشغيل في الجزائر التي مرت بمحطات أساسية:

بداية باستعراض إطار نظري حول التشغيل والبطالة، حيث استنتجنا أن التشغيل والبطالة وجهان لعملة واحدة، ولذلك أن معالجة قضية التشغيل تقتضي تحليل مشكلة البطالة وأسبابها، حيث في الجزائر تمثلت أساسا في أزمة 1986 وهبوط أسعار النفط لتدخل الدولة في دوامة تضاعف معدلات البطالة على إثر غلق المؤسسات العمومية وخوصصتها وتدهور المستوى المعيشي، الذي شمل مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، بدليل أن الجزائر دخلت في أزمة امنية في سنوات التسعينيات مما جعلها بين أزمة مزدوجة (اقتصادية –أمنية)، وهو الأمر الذي انعكس على سياسات التشغيل ومعدلات البطالة التي ظلت في تزايد مستمر أمام زيادة الطلب الناتج عن تزايد خريجي مؤسسات التعليم والتكوين وانخفاض العرض الناتج عن جمود الاستثمارات.

إلا أنه مع عودة التحسن في أسعار النفط سنة 2000 بدأت ميزانية الدولة تتعافى، فسطرت الحكومة الجزائرية للخروج من الركود الاقتصادي سياسة تشغيل محددة مرت عبر ثلاث مراحل بثلاث برامج من سنة 2001 إلى سنة 2014، إضافة إلى مجموعة من الأجهزة والوكالات الرسمية التي كانت من ضمنها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع سعيدة فحسب دراستنا الميدانية لها توصلنا أن سياسة دعم تشغيل الشباب عن طريق هذه الوكالة هي مشروع جديد يوحي بالتوجيه أكثر نحو تشجيع المبادرة الفردية وخلق مواطن شغل والعمل على ترقية العمل وتطويره.

فيفضل ضخامة الإنفاق العام الموجه لتحقيق التنمية في مختلف القطاعات استطاعت أداءات سياسات التشغيل في الجزائر بخلق مناصب شغل وخفض معدلات البطالة.

إن الوقوف على هذه المحطات يمكن الخوض في نتائج اختبارنا لفرضيات الدراسة من خلال ما يلي:

الفرضية الأولى : والتي مفادها أن سياسة المنتهجة من طرف الدولة في ميدان التشغيل تقوم أساسا على انشاء وتمويل أجهزة الشغل، وهي فرضية صحيحة وذلك بإنشاء هياكل ووكالات رسمية تمثلت في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتمويل هذه الأجهزة من أجل خلق مناصب شغل.

الفرضية الثانية : المتمثلة في أن اعتماد الدولة برامج تنموية هادفة أدت إلى رفع معدلات النمو وخفض معدلات البطالة، فصحيح أن برامج التنمية منذ انطلاقها سنة 2001 أدت إلى تحقيق نتائج ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، بفضل ارتفاع الفوائض النفطية، حيث تم تحقيق معدلات نمو ايجابية طيلة الفترة 2001-2014 حيث عرفت نسبة البطالة انخفاضا محسوسا بدليل أنها انتقلت من 27,3 سنة 2001 إلى 9,7 سنة 2012.

الفرضية الثالثة : والتي مفادها أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سعيدة تساهم في تخفيض نسبة البطالة وتحقيق مناصب الشغل فهذه الفرضية صحيحة حيث الوكالة ANSEJ بسعيدة قامت باستحداث ما يقارب 8737 منصب شغل خلال 05 سنوات الأخيرة وهذا ما يدل على انخفاض في نسبة البطالة.

نتائج البحث :

بعد هذه الحوصلة الموجزة عن جزئيات البحث أخلص إلى جملة من النتائج أهمها :

- إن سوق العمل في الجزائر تميز بتعدد في البرامج التنموية، وكذا تعدد وتنوع المؤسسات والأجهزة القائمة على تنفيذ سياسات التشغيل والتي تؤدي إلى توسعة علمية خلق مناصب الشغل، اعتبارا من أن كل جهاز سياسته المنتهجة في الحد من البطالة.
- لقد حققت برامج التشغيل الموضوعة لمن قبل الحكومة خلال الفترة المدروسة نتائج ايجابية مظهرها الأساسي تقليص من نسبة البطالة من سنة لأخرى.

- إن التخصيصات المالية التي تضمنتها برامج التنمية تتزايد من برنامج لآخر وينعكس هذا ايجابيا على أداء أجهزة التشغيل التي يرتبط أداؤها بحجم الانفاق الحكومي.
- إن سياسة التشغيل في الجزائر يغلب عليها الطابع الريعي للدولة فبدل أن تشغل عوائد الريع لإقامة قطاعات قادرة على خلق الثروة فهي تعمل وفق سياسة توزيع عوائد الريع، وبهذا تكون سياسة التشغيل في الجزائر ظرفية في معالجة الطالة بتركيزها على برامج التشغيل المؤقتة.
- إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بسعيدة تساهم بتقليص معدل البطالة بين أوساط الشباب وذلك بخلقها حوالي 8737 منصب شغل خلال 05 سنوات الأخيرة.

إن من خلال دراستنا السابقة حول موضوع تحليل سياسة التشغيل في الجزائر أردنا تقديم بعض التوصيات :

1/ الصرامة في متابعة المشاريع الاستثمارية الممنوحة في شكل قروض بنكية، إذ غالبا ماتم تغيير وجهة هذه الأموال، ولم تساهم لا في عملية التنمية الاقتصادية ولا في عملية التشغيل تحديدا.

2/ إن التركيز على عنصر الرقابة والصرامة، لاشك أنه يجعل المقبلين على القروض يستخدمونها في الاتجاه الصحيح، وسيساهم ذلك في إنعاش الاقتصاد.

3/ السعي إلى التكوين التي تعتمد على مؤهلات عالية وهذا لتغطية الحاجات مستقبلا بدلا من اللجوء إلى التشغيل الأجنبي (كما يحدث في المجال الصحي).

4/ العمل على تحسين نظام التمويل وتقديم تسهيلات والدعم للمؤسسات أثناء عملية الاقتراض من طرف البنوك.

5/ دراسة كافة المشاكل المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على اتخاذ الحلول المناسبة وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

6/ تبني سياسة اعلامية تسمح بالتعريف بهيئات التشغيل وأجهزتها وشروط الاستفادة منها وذلك عن طريق تنظيم ملتقيات وندوات محلية.

وكخلاصة عامة لهذه الدراسة يمكن القول أن السياسات التشغيل التي اتبعتها الحكومة ساهمت في توسيع مناصب الشغل وتقليص نسبة البطالة التي وصلت نسبتها سنة 2014 إلى 09% .

قائمـــــــة المـــــــراجع :

أ- الـــــكتـــــب:

01- أديب العيسى لؤي ، **الفساد الإداري و البطالة** ، ط1 ،دار الكندي للنشر والتوزيع: الأردن ، 2009 .

02- الأشوح زينب صالح ، **الاطراد والبيئة ومداواة البطالة** ،(د. ط) ، دار غريب للنشر والطباعة و التوزيع: القاهرة ، سنة 2003.

03- الليثي محمد علي وآخرون، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، (د.ط) ، دار الأفاق: الجزائر ،1999 .

04- بدوي أحمد زكي ،**الاقتصاد السياسي للبطالة** ، (د. ط) ،دار النشر والطبع: الكويت ،1998.

05- بن شهرة مدني، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر (التجربة الجزائرية)**، (د. ط)، دار الحامد للنشر و التوزيع: عمان ، 2008 .

06- رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة** ، (د. ط) ،دار النشر والطبع : الكويت ، 1998 .

07- حفوش المدني ، **الكامل في الاقتصاد** ، (د. ط) ، دار الأفاق: الجزائر، 1999.

08- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي**، (د . ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر ، 1994 .

09- قدي عبد المجيد ، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية** ، (د. ط) ،ديوان المطبوعات الجامعية: 2009 .

ب- المجـــــــــــلات :

01- العابد سميرة ،عباز زهية ،" ظاهرة البطالة في الجزئر بين الواقع والتحديات"، مجلة الباحث ، العدد11 ، الجزائر ، 2012 .

02– بوفليح نبيل ، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010 "، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الادارية، العدد12 ، الجزائر ، ديسمبر 2012 .

03– عبد الغني دادن و محمد عبد الرحمان بن طجين ،" دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 "، **مجلة الباحث** ،العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،سنة 2010 ،ص117.

04– مسعي محمد ،"سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث ، العدد 11 ، الجزائر ،2012 .

05– رزمان كريم ،"التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2005–2009"، أبحاث الاقتصادية و الادارية، العدد 7، المركز الجامعي خنشلة، 2010.

06– الصاوي عبد الحافظ، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الاسلامي، العدد451 ، دولة الكويت ، السنة 3.

ج – **الرسائـــل والدراســـــــات :**

01– آيت عيسى عيسى ، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره ،تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2010.

02– علي عاقل منال ، **دراسة تحليلية لتجربة الصين التنموية وإمكانية الاستفادة منها في سورية** ، بحث أعد لنيل درجة الماجستر في العلاقات الدولية ، جامعة تشرين ، الموسم الجامعي 2007 ، 2008 .

03– كوسة بوجمعة ،**سياسات التشغيل في الجزائر ، عقود ما قبل التشغيل كاجراء مؤقت للحد من البطالة** ، مذكرة ماجستر ،في تنمية الموارد البشرية ،كلية الأداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .

04- فرحي كريمة ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ، تركيا ، مصر والجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود والمالية ،جامعة الجزائر 3 ، سنة 2012 ، 2013 .

05- قوجيل محمد ، **تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، سنة 2008.

06- سيلام حمزة، ولد بزيو فاتح ، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية البويرة، سنة 2013 ، 2014.

07- قميحة رابح، **سياسات التشغيل في الجزائر في ظل البرنامج التنموية 2001 ، 2012** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص التن ظيم والسياسات العامة ، جامعة مولود معمري ، تيزو وزو 2013 ، 2014 .

08- شباح رشيد، **ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، سنة 2011 - 2012.

09- يونس سميحة، **اتجاهات خرجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل**، مذكرة ماجستير، كلية الأداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2007.

10- ضلوش كمال، كياس عبد الرشيد، **مداخلة حول قراءة قراءة سوسيواقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة**، دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة ، جامعة جيجل.

د- الملتقيات و المؤتمرات:

01- أحمية سليمان، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة** ، الملتقى العلمي حول : السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سعيدة ، يوم 26 - 27 أفريل 2009 .

02- بن عطا الله عائشا ، **وضعية البطالة واستراتيجية التشغيل في الصين** ، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، المسيلة 15 و 16 نوفمبر 2011 .

03- بن عزة محمد، شليل عبد الطيف، **دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء عى البطالة في الجزائر** ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: نشر الاستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، 15 و16 نوفمبر 2011 .

04- بن عيسى كمال الدين ، **أثر الانفاق العام على الدخل والتو ظيف والتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر 2001 ، 2004** ، ابحاث مؤتمر الدولي حول : تقييم أثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي فترة 2010 ، 2014 ، جامعة سطيف 1 ، سنة 2013 .

05- بن يعقوب الطاهر، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة**، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على تشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي من 2001، 2014، جامعة سطيف 1، سنة 2013.

06- مسعودي زكرياء، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستشارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف، 2013 .

07- لحسن عبد القادر ، غطاس عبد الغفار ، **دراسة نقدية للسياسة العامة للتشغيل في الجزائر** ، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسة التشغيل في اطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014، جامعة البويرة، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014 .

08- عبد الصمد سميرة ، فرحاني لويزة ، **سياسة التشغيل ودورها في تحسين الأداء وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات** ، ملتقى وطني حول: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، يومي 13 ، 14 أفريل 2011 ، جامعة محمد خيضر بسكرة .

09- حاجي فطيمة ، **متطلبات وأساليب النمو في تشغيل الشباب في ظل اتفاقية الشراكة الاروجزائرية** ، ملتقى وطني حول: سياسة التشغيل بدورها في تنمية الموارد البشرية يومي 13،14 أفريل 2011 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

10- حميدي عبد الرزاق، عوينات عبد القادر، **دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة**، الملتقى الدولي، حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة.

11- سرير عبد الله رابح ، **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة** ، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة الجزائر، يومي، 13 و14 أفريل 2011 .

12- قرقب محمد، عرض حول: **التوجيه والارشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر**، الندوة الاقليمية حول: التوجيه والارشاد المهني لتشغيل الشباب، من ظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، طاربلس، 11 - 13 جويلية 2005.

13- نايت سعيدي إلهام، **اليات تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 13و14 أفريل 2011.

14- غلاب فاتح، الطاهر ميمون، **سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة**، ملتقى دولي حول استرتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، 15 -16 نوفمبر 2011.

ه- القـــــوانين والمـــــراسيم:

01- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل،(الجريدة الرسمية، العدد 83 الصادر في 26 ديسمبر 2004) .

02- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل، (الجريدة الرسمية ، العدد 80 الصادر في 11 ديسمبر 2006).

03- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006 المتعلق بتحديد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل،(الجريدة الرسمية، العدد 09 الصادر في 19 أفريل 2006.)

04- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 المتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني، (الجريدة الرسمية، العدد 22 الصادرة في 30 أفريل 2008).

05- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي 07-123المؤرخ في 24 أفريل 2007 المتعلق بتشجيع خلق المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية)، العدد 28 الصادرة في 02 ماي 2007).

06- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق ل 06 جويلية 1994 المتعلق بالقانون الوطني لتأمين عن البطالة ، (الجريدة الرسمية العدد 44 ،الصادرة في 07 جويلية 1994) .

07- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التشريعي رقم 94 - 09 المؤرخ في 05 ذي الحجة 1414 الموافق ل 26 ماي 1994 والمتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية،(الجريدة الرسمية العدد 34، الصادرة في 01 جوان 1994).

08- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 04 -02 المؤرخ في 3 جانفي 2004، يحدد شروط المكانة الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع (الجريدة الرسمية، العدد 03 الصادرة في 11 جانفي 2003).

09- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم الرئاسي رقم 04 - 13 المؤرخ في 22 ماي 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، (الجريدة الرسمية العدد 06، الصادرة في 25 جانفي 2004).

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 22 يناير 2004 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتغيير القرض المصغر وتحديد مهامها، (الجريدة الرسمية العدد 06 ،الصادرة في 25 جانفي 2004).

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 04 - 15المؤرخ في 22 يناير 2004 والذي يحدد شروط المكانة المقدمة المستفدين من القرض المصغر ومستواها.

12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر رقم 96 - 14مؤرخ في 24 جوان 1996 يتضمن قانون المالية سنة 1996 (الجريدة الرسمية العدد 39 ، الصادرة بتاريخ 1996/06/26).

13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 96 - 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، المتعلق إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،(الجريدة الرسمية العدد 39 ، الصادرة بتاريخ 1996/06/26) .

و- التقـــاريـــــر الـــرسميـــة :

01- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول "الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 .

ت-احصـــائيـــات من مواقـــع الكـــتـــــرونيـــــة :

01- منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نقلا عن الموقع : http ; II www . . ansej . arg .dz

02- منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نقلا عن الموقع

www.angem .dz.comIarI

03- معطيات الديوان الوطني الاحصائيات على الموقع www. Ons. dz

04- منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – سعيدة –

مراجـــــع اخـــــرى :

01- بيان اجتماع الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) المنعقد يوم 24 ماي 2010

قائمة الجداول والأشكال :

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	التقسيم القطاعي والمالي لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	36
02	التوزيع القطاعي والمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	37
03	المحاور الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	40
04	التركيبة المالية للمشروع في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	45
05	الهيكل المالي للتمويل الثنائي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	49
06	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	50
07	عدد مناصب العمل المحدثة من برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	52
08	معدلات البطالة في الفترة 2001-2004	54
09	مناصب الشغل المحدثة خلال الفترة 2005-2009 في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	54
10	معدلات البطالة ما بين الفترة 2005-2009	55
11	تطور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال البرنامج الخماسي 2010-2012	56
12	عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2011	57
13	تطور مناصب الشغل المستحدثة من طرف CNAC خلال الفترة 2008-2012	58
14	عدد مناصب الشغل المحدثة في إطار ANGEM في الفترة 2008-2012	59
15	عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار ANSEJ في الفترة 2008-2012	60
16	تطور عدد ملفات المؤسسة المصغرة لدى ANSEJ سعيدة من الفترة 2010-2014	75
17	عدد مناصب الشغل حسب كل قطاع من الفترة 2010-2014 من طرف ANSEJ سعيدة	77
18	توزيع تمويل البنوك لملفات في إطار ANSEJ سعيدة في الفترتين 2013-2014	80

عنوان الأشكال :

الرقم	عنـــــــــــوان الأشكـــــــــــال	الصفحة
01	منحنى بياني يبين تطور مناصب الشغل في إطار CNAC خلال الفترة 2008-2012	58
02	منحنى بياني يبين حصيلة مناصب الشغل المحدثة في إطار ANGEM في الفترة 2008-2012	60
03	منحنى بياني يبين حصيلة مناصب الشغل المستحدثة في إطار ANSEJ في الفترة 2008-2012	61
04	الهيكل التنظيمي لـــ ANSEJ سعيدة	71
05	مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة حسب جهاز ANSEJ	73
06	منحنى بياني لوضعية الملفات ومناصب الشغل ما بين الفترة 2010-2014	76
07	أعمدة بيانية تبين عدد مناصب الشغل حسب كل قطاع من الفترة 2010-2014	78
08	مساهمة البنوك الجزائرية في تمويل الملفات في إطار ANSEJ سعيدة في الفترتين 2013-2014	81

.

فهرس المحتويات

عنوان المذكرة : تحليل سياسة التشغيل في الجزائر

مقـــدمـــــــة :..... 01

الفصل الأول : اطار مفاهيمي حول التشغيل والبطالة..... 08

المبحث الأول : مفاهيم حول التشغيل..... 10

المطلب الأول : تعريف التشغيل 10

المطلب الثاني : أنواع ومبادئ التشغيل..... 11

المطلب الثالث : أهمية التشغيل 12

المبحث الثاني: ماهية ظاهرة البطالة وأنواعها..... 13

المطلب الأول : تعريف البطالة..... 13

المطلب الثاني : أسباب البطالة..... 15

المطلب الثالث : البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي والسياسي..... 16

المبحث الثالث : تجارب دولية ناجحة في معالجة البطالة..... 19

المطلب الأول : التجربة الصينية في معالجة البطالة..... 19

المطلب الثاني : التجربة الماليزية في معالجة البطالة..... 22

المطلب الثالث : التجربة كوريا الجنوبية في معالجة البطالة..... 25

الفصل الثاني : سياسة التشغيل في الجزائر 29

المبحث الأول : مفهوم وتطور سياسة التشغيل في الجزائر..... 31

المطلب الأول : مفاهيم نظرية حول سياسة التشغيل في الجزائر..... 31

المطلب الثاني : مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004..... 34

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009..... 37

المطلب الرابع : البرنامج الخماسي 2010-2014..... 39

المبحث الثاني : أهم الأجهزة وهيئات التشغيل في الجزائر..... 42

المطلب الأول : الصندوق الوطني لتأمين من البطالة CNAC..... 42
المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتسير القرض الأصغر ANGEM..... 46
المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ..... 47
المبحث الثالث : تحليل وتقييم سياسات التشغيل المتخذة في الجزائر..... 52
المطلب الأول : أثر سياسات التشغيل على عالم الشغل..... 52
المطلب الثاني : تحديات ومعوقات نجاح سياسة التشغيل في الجزائر..... 62
المطلب الثالث : عوامل تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر..... 64
الفصل الثالث :الجانب التطبيقي دراسة حالة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *فرع سعيدة*..... 68
المبحث الأول : تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب– سعيدة–..... 70
المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – سعيدة– وأهم أهدافها. 70
المطلب الثاني: تنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – سعيدة– 71
المطلب الثالث: أهم المشاكل التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –سعيدة– 74
المبحث الثاني : دراسة ميدانية لدور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –سعيدة–.. 75
المطلب الأول: تطور عدد الملفات وعدد مناصب الشغل حسب كل قطاع من الفترة 2010–2014 75
المطلب الثاني : توزيع تمويل البنوك للملفات من الفترة 2013–2014 79
المطلب الثالث : استنتاجات عامة من الدراسة الميدانية 82
خـــاتمـــــــــــة..... 84
قائمة المراجع .....
قائمة الجداول والأشكال .....
الملاحق .....